

المسألة النووية الإيرانية: وجهات نظر إسرائيلية

ملف خاص

روبي سبيل – أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية

ومستشار قانوني سابق لوزارة الخارجية

”مباط عال”، العدد 2012/6/18,345

## [نظرة القانون الدولي إزاء هجوم إسرائيلي أو أميركي

### على المنشآت النووية الإيرانية]

- إن نقطة الانطلاق لأي تحليل قانوني لهجوم عسكري إسرائيلي أو أميركي على المنشآت النووية الإيرانية يجب أن تكون ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويحدد بصورة دقيقة حالتين استثنائيتين يسمح خلاهما باستخدام القوة، هما: الحالة الأولى، موافقة مجلس الأمن على استخدام القوة انطلاقاً من الصلاحيات المعطاة له تحت البند السابع. ويمكننا أن نجزم أن الصين وروسيا ستضعان فيتو على كل قرار يصدره مجلس الأمن ويسمح من خلاله باستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية. لذا، من من غير المتوقع الحصول على مثل هذه الموافقة.
- أما الحالة الثانية، فهي المتعلقة بـ ”الحق الطبيعي لكل دولة عضو في الأمم المتحدة بالدفاع عن نفسها بصورة فردية أو جماعية في حال حدوث هجوم مسلح ضدها.“ وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران لم تنفذ هجوماً مسلحاً ضد إسرائيل والولايات المتحدة. صحيح أنها تدعم إرهاب حركة ”حماس“ وحزب الله ضد إسرائيل، لكن وفقاً للقانون الدولي، فإن قيام طرف بتزويد جهة معادية لدولة معينة بالسلاح وتدريبه على القتال لا يشكل في حد ذاته هجوماً مسلحاً من قبل هذا الطرف على الدولة المعنية.
- يرى بعض المحللين أنه نظراً إلى أن المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تنطبق على الحق ”الطبيعي“ في الدفاع عن النفس، فإن هذا يشمل أيضاً الحق في الدفاع عن النفس بصورة مسبقة، وهو حق كان موجوداً قبل وضع ميثاق الأمم المتحدة. ويسمح هذا الحق بالدفاع المسبق عن النفس باستخدام القوة للحؤول دون هجوم محتمل، حتى في الحالة التي لا يقوم فيها المهاجم المحتمل بخطوات تسبق تنفيذه هجومه. ولقد نصت شروط الدفاع المسبق عن النفس بصورة لا تقبل الشك على أنه يجب أن تكون هناك ضرورة قاطعة

لاستخدام القوة، كما يجب أن يكون الخطر وشيكاً، بالإضافة إلى عدم وجود خيار آخر. فبالنسبة إلى الشرط الأول يمكن القول إن استخدام إيران السلاح النووي ضد إسرائيل يتطابق مع الشروط الموضوعية لهذه "الضرورة القاطعة"، والدليل على ذلك ما ورد في بحث أجرته مجلة "فورين بوليسي" في الفترة الأخيرة وجاء فيه أنه "من المتوقع أن يحصد الهجوم الإيراني على تل أبيب... حياة نحو 45% من سكان إسرائيل".

• وفيما يتعلق بالشرط الثاني، أي عدم وجود خيار آخر، فسيكون على إسرائيل والولايات المتحدة أن تقدموا دليلاً مقنعاً على أن العقوبات والضغط الدبلوماسي لم يسفرا عن أية نتائج.

• أما الشرط الثالث لاستخدام القوة، أي وجود "خطر وشيك وحقيقي"، فربما في الإمكان تلبيته من خلال الاعتماد على قرار المحكمة الدولية الذي ينص على أن "الخطر على المدى البعيد يمكن اعتباره وشيكاً بدءاً من الوقت الذي ثبت فيه، وفي اللحظة الزمنية الملائمة، وأن دخول هذا الخطر حيز التنفيذ، حتى لو كان بعيداً، ليس أقل احتمالاً أو أقل حتمية".

• المسألة موضوع الخلاف في الرأي هي إلى أي حد يسمح ميثاق الأمم المتحدة بحق الدفاع عن النفس مسبقاً. فقد سبق أن استخدمت إسرائيل هذا الحق من أجل تبرير هجومها على المفاعل النووي أوزاريك في العراق سنة 1981. لكن على الرغم من ذلك دان مجلس الأمن الهجوم وحكم على إسرائيل بدفع تعويضات للعراق. ويومها امتنعت الولايات المتحدة من تأييد حق الدفاع المسبق عن النفس خوفاً من أن يشكل ذلك سابقة قانونية، فيصبح من حق باكستان الدفاع مسبقاً عن نفسها ضد المشروع النووي الهندي، كما يصبح في إمكان كوريا الجنوبية استخدامه هذا الحق ضد كوريا الشمالية. ومع ذلك، جاء في التوجهات الاستراتيجية الأميركية لسنة 2002 ما يلي: "كلما كان الخطر كبيراً، فإن خطر الامتناع من مواجهته سيكون أكبر. إن مبرر القيام بعملية عسكرية مسبقة للدفاع عن أنفسنا يعتبر مقنعاً حتى مع في ظل عدم معرفة موعد هجوم العدو ومكانه".

• إلى جانب الحق في الدفاع عن النفس، تسمح الأحكام الأساسية للقانون الدولي باستخدام هذه "الضرورة" في حال عدم احترام دول معينة أحكام القانون الدولي، ومن أجل الحؤول دون حدوث ضرر كبير حتى في الحالات التي لم يحدث فيها هجوم مسلح فعلياً، كذلك في

حال "كانت العملية العسكرية هي السبيل الوحيد المتوفر لهذه الدولة للدفاع عن مصلحة حيوية في مواجهه خطر كبير وحقيقي" شرط ألا تتسبب هذه العملية بأضرار كبيرة.

- من أجل تقديم مبرر قانوني لهجوم إسرائيلي أو أميركي ضد المنشآت النووية الإيرانية ثمة ضرورة لإثبات أن إيران تعمل على تطوير سلاح نووي، وتقديم الدليل على أن هذا السلاح يشكل تهديداً خطراً، وأن ليس هناك إمكان آخر لمنع هذا التطور، وأن الظروف لم تسمح بوقف هذا المشروع بوسائل أخرى.

عاموس يادلين ويوثيل غوزانسكي\*

التهديد الإيراني بإغلاق مضائق هرمز:  
التحدي والرد عليه\*\*

“إيران لا تعتزم تكرار تحذيرها... لقد غادرت حاملة طائرات العدو إلى بحر عمان  
بسبب المناورات التي نفّذناها في مضيق هرمز. أقترح على حاملة الطائرات الأميركية  
عدم العودة إلى الخليج الفارسي.”  
عطاء الله صالح، رئيس هيئة أركان الجيش الإيراني، 2012/1/3

#### مدخل

نقّذت إيران في مطلع كانون الثاني/يناير 2012 إحدى أوسع المناورات البحرية في تاريخها (ولاية 90) شرقي مضائق هرمز. وتعتبر هذه المناورات، على غرار مثيلاتها في الأعوام الأخيرة، جزءاً من الاستعدادات العسكرية والحملة الدعائية التي تضمنت تهديدات واضحة بإغلاق المضائق.<sup>(1)</sup> وتهدف هذه المناورات والتصريحات بشأن إغلاق المضائق، إلى ردع المجتمع الدولي عن مهاجمة إيران وعن اتخاذ خطوات خطيرة ضدها، دون مستوى الحرب وذلك ضمن إطار الحرب عليها، كالعقوبات القاسية أو الحصار البحري، وإلى رفع التكلفة المحتملة لأي مواجهة معها في المستقبل. وهكذا بدأت تتكرر تصريحات إيران بشأن عدم تردها في إغلاق الممرات

---

\* (الجنرال احتياط) عاموس يادلين هو رئيس معهد دراسات الأمن القومي، ويوثيل غوزانسكي هو باحث كبير في المعهد.

\*\* المصدر: “عدكان استراتيجي”، المجلد 14، العدد 4، كانون الثاني/يناير 2012، ص 7-20، معهد دراسات الأمن القومي - جامعة تل أبيب: <http://www.inss.org.il>

ترجمته عن العبرية: يولا البطل.

<sup>(1)</sup> انظر: “Foreign Warships Will Need Iran’s Permission to Pass through the Strait of Hormuz”, *Fars News Agency*, January 4, 2012.

المائية، وأصبحت هذه التصريحات أكثر حدة، وذلك بهدف إقناع أعداء إيران بقدرتها  
العملانية على تنفيذ تهديدها بإغلاق هذه الممرات في أي نزاع مستقبلي.<sup>(2)</sup>  
تناقش هذه الدراسة الفرص المتاحة أمام إيران من أجل تنفيذ تهديداتها، كما تتناول  
تداعيات سيناريو تعطيل حركة النقل البحري في المضائق التي تشكل ممراً لما نسبته  
40% من تجارة النفط العالمية، وهو سيناريو غايته ردع المجتمع الدولي عن تشديد  
الضغوط السياسية على إيران، وعن استخدام القوة العسكرية لضرب منشأتها النووية.  
تعتبر مضائق هرمز من أهم الممرات المائية في العالم، وكل تعطيل لحرية حركة  
ناقلات النفط العابرة فيها ينعكس فوراً على أسواق الطاقة العالمية، إذ إن نسبة 90%  
من الصادرات النفطية التي منشؤها الخليج [العربي الفارسي] تعبر هذه المضائق  
الخاضعة لسيادة كل من عمان وإيران. ويبلغ اتساع المضائق 33 كيلومتراً في أضيق  
نقطة،<sup>(3)</sup> بيد أن عرض قناة الشحن الدولية [ممر الدخول والخروج] أضيق بكثير، إذ لا  
يتجاوز 10 كيلومترات. ولقد عبر المضائق في سنة 2011 قرابة 17 مليون برميل من  
النفط في اليوم الواحد، أي بمعدل 15 ناقلة في اليوم كانت تنقل نفط العربية السعودية  
والإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران والعراق (والغاز السائل من قطر)، إلى  
الأسواق الآسيوية أساساً. إن هذه المعطيات، بالإضافة إلى سيطرة إيران على بعض  
الجزر المركزية القريبة من المضائق، تمكّنها، نظرياً على الأقل، من تعطيل حركة النقل  
البحري بسهولة نسبية. ويتعين علينا أن نأخذ هذه المعطيات بالحسبان في أي  
سيناريو مواجهة مقبلة مع إيران.

وفي رأينا، إن ما يشاع بشأن قدرة إيران على إغلاق المضائق بصورة محكمة ولفترة  
طويلة، والذي يطرح بين الفينة والأخرى،<sup>(4)</sup> هو موضع شك، لأن لدى المجتمع الدولي  
اليوم أدوات أفضل من السابق لمواجهة كل تعطيل لحركة الملاحة في المضائق. وحتى  
لو افترضنا أن إيران قادرة فعلاً على إغلاق المضائق بصورة محكمة لفترة طويلة،  
فإن هذا من شأنه أن يتعارض مع مصالحها الحيوية، وأن يهدد استقرار النظام

<sup>(2)</sup> انظر: Najmeh Bozorgmehr and Javier Blas, "Oil Price Climbs Amid Iranian Threat", *Financial Times*, December 27, 2011.

<sup>(3)</sup> انظر: Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints", US Department of Energy, December 30, 2011.

<sup>(4)</sup> انظر على سبيل المثال: BBC Discussion with Georges Galloway and Mehrad Khonsari, January 7, 2012.

[الإيراني] ويلحق ضرراً بالاقتصاد الإيراني - أي بواردات المشتقات النفطية [مثل وقود السيارات]، وبعائدات صادرات النفط الخام التي تؤمن 80% من مداخيل النظام - كما من شأن ذلك أن يؤدي إلى مواجهة مع أسطول الولايات المتحدة الأميركية، وأساطيل دول أخرى تتفوق على الأسطول الإيراني. ومن غير المستبعد أن يؤدي تعطيل إيران لحركة الملاحة عبر المضائق، إلى رد أميركي واسع النطاق قد يشمل، بالإضافة إلى مهاجمة معظم قدرات إيران البحرية، ضرب منشآت استراتيجية في إيران، ومن بينها المنشآت النووية. وقبل أن نحلل المنطق الكامن وراء تهديد إيران بإغلاق المضائق، وقدرتها على "شل" إمدادات النفط من الخليج، وخياراتها، وفرص نجاح هذا الخيار أو ذاك - وهي أسئلة مركزية في كل نقاش بشأن هذا الموضوع - يتعين علينا معرفة قدرة إيران الفعلية على تهديد حركة الشحن البحري في المضائق، وعلى إلحاق أضرار جسيمة بمنشآت النفط في العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى المصدرة للنفط.

وفي هذا السياق، يمكننا تقسيم قوة إيران العسكرية إلى سلاحين: القوة البحرية، والقوة الصاروخية.

أ- تهديد بحري مباشر لحركة النقل البحري في الخليج

أدى ضعف الأسطول البحري الإيراني النظامي والتفوق البحري الأميركي في منطقة الخليج، إلى إعطاء إيران الأولوية لشراء وبناء عدد كبير من الزوارق الصغيرة والسريعة (بعضها غير مأهول)، والغواصات الصغيرة جداً، كما عدلت سفناً مدنية وحولتها لأداء مهمات عسكرية (وكان أسطول الحرس الثوري الإيراني الذي يشغل هذه الزوارق والسفن، هو الذي تولى المسؤولية عن الخليج في سنة 2007). وقد جرى تجهيز بعض زوارق الحرس الثوري بصواريخ مضادة للسفن، وأعدّ بعضها لزراعة ألغام بحرية، والبعض الآخر حمل بالمتفجرات. ومن الأسباب التي أدت إلى اعتماد هذه الوسائل هي إمكان التبرؤ من المسؤولية عن أي اعتداء ينفذ بهذه الوسائل، على اعتبار أن الرد على هذا النوع من الاعتداءات سيكون أقل شدة إذا كان من الصعب إلقاء تبعته على إيران.

من هنا، يتبين أن سلاح البحرية الإيرانية في الخليج قد اعتمد أسلوب حرب العصابات: غواصات صغيرة لإنزال قوات مغاوير، وزوارق سريعة لتنفيذ مهمات "الكر والفر" حسب تكتيك "السرب" swarm، أي هجوم متزامن لعدد كبير من الزوارق القادرة على المراوغة والتملص. ويشكل الطابع التكتيكي "البدائي" لهذه العمليات - التي تؤثر الكم على النوع - تحدياً في حد ذاته للأسطول الأميركي في أية مواجهة

محتملة، لأنه يعوض عن تفوق الأسطول الخامس. على سبيل المثال، وعلى الرغم من تحسين الولايات المتحدة قدرتها على نزع الألغام البحرية (ولا سيما من خلال استخدام منصات غير مأهولة)، فإنها لا تزال تحتاج إلى مساعدة الدول الأخرى، في أية مواجهة مع إيران، من أجل نزع الألغام (لدى الولايات المتحدة أربع كاسحات ألغام "فقط" متمركزة بصورة دائمة في منطقة الخليج). وفي الأعوام الأخيرة، تناقلت وسائل الإعلام تقارير كثيرة عن حوادث استفزاز قامت بها زوارق وقوارب الحرس الثوري تجاه المراكب والسفن الغربية في الخليج. ولقد كان الطابع الاستعراضي لهذه المناوشات أكبر من ضررها الفعلي، حقاً، إذ لم تتعرض السفن الغربية إلى أي اعتداءات، إلا أن هذه الأعمال الاستفزازية أظهرت نيات إيران وقدراتها. كذلك شكلت هذه الاستفزازات رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة الأميركية وفحواها أن إيران تعتبر منطقة الخليج بمثابة "ساحتها الخلفية"، وأنها لن تتردد في تدفيع من يهاجمها ثمناً باهظاً - ومؤخراً، كانت بمثابة رد فعل على تشديد العقوبات عليها. وفي سنة 2011، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من تصاعد حدة الاحتكاك بين الأسطولين، والناجم عن تزايد عدد الحوادث التي كان يمكن أن تتفاقم إلى مواجهة شاملة.<sup>(5)</sup> ودفعت هذه الحوادث الولايات المتحدة إلى أن تقترح على إيران إقامة "خط اتصال مباشر" (خط ساخن) بين الأسطولين، لكن إيران رفضت هذا الاقتراح بحجة أن الوجود الأميركي في الخليج غير شرعي.<sup>(6)</sup>

ب- تهديد صاروخي غير مباشر للمنشآت العسكرية والنفطية على السواحل الغربية للخليج

تحتفظ إيران بترسانة من صواريخ أرض-أرض هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط. وتشمل هذه الترسانة بحسب التقديرات نحو ألف صاروخ بمدى يتراوح بين 150 و2000 كلم.<sup>(7)</sup> وإذا كانت هذه الصواريخ غير مجدية من أجل على تعطيل حركة الملاحة في الخليج، فإن مداها يمكنها من إلحاق أضرار جسيمة بالمنشآت النفطية

<sup>(5)</sup> يوثيل غوجنسكي وغالية لندنشتراوس ويونتان شختر، "عق الزجاجة البحري يسد مضائق الشرق الأوسط"، عدكان استراتيجي، المجلد 14، العدد 2 (تموز 2011)، ص. 73.

<sup>(6)</sup> Jay Salomon, Iran Rejects Proposed U.S. Military Hotline", *The Wall Street Journal*, October 4, 2011.

<sup>(7)</sup> Defense Intelligence Agency, "Unclassified Report to Congress on the Military Power of Iran", April 2010.



الحيوية في دول الخليج. ولعل إيران لن تكون هي المبادرة إلى إطلاق الصواريخ على منطقة المضائق، لكنها تهدد بالرد على أي إجراء أميركي ضد النشاط الإيراني في المضائق بإجراء مضاد يشمل إلحاق أضرار جسيمة بالبنى التحتية النفطية لدول الخليج. وبسبب تقادم أسطول إيران الجوي وصعوبة حصوله على قطع غيار أصلية من الدول الغربية، فضّلت إيران التركيز على تدعيم تدريجي ومنهجي لترسانتها من الصواريخ الباليستية. وفي الوقت ذاته، تعمل إيران على زيادة مدى صواريخها، ودقتها، وقوتها التدميرية، وتعمل على تقصير "وقت التعرض" (باستخدام الوقود الصلب). من هنا، تزداد مخاوف دول الخليج من أن تصبح منشآتها الاستراتيجية، في حال اندلاع نزاع مسلح مع إيران، عرضة لإطلاق عدد كبير من الصواريخ عليها، وأن يستمر ذلك لمدة زمنية أطول.<sup>(8)</sup> ولقد لوحّ الأدميرال علي شمخاني، وزير الدفاع الإيراني سابقاً والمستشار العسكري لمرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي في تصريح نادر له، بـ "إمطار دول الخليج العربي بوابل من الصواريخ" في حال التعرض لمنشآتها النووية، موضحاً أن "الصواريخ لن تستهدف القواعد الأميركية في المنطقة فحسب، بل ستضرب أهدافاً استراتيجية مثل مصافي النفط ومحطات توليد الطاقة الكهربائية... بهدف شلّ النظام الدفاعي الأميركي عبر إطلاق متزامن لعشرات، وربما لمئات الصواريخ على أهداف مختارة."<sup>(9)</sup> وتشكّل مهاجمة إيران لمنشآت في دول الخليج، سواء القواعد الأميركية فيها أو منشآت النفط الرئيسية، التهديد الأول والأخطر بالنسبة إلى أنظمة دول الخليج. وفي هذا الشأن، تكلم مسؤول سعودي نيابة عن الملك [عبد الله بن عبد العزيز] فقال "إننا قلقون من أن تطلق صواريخ إيرانية ضد المنشآت النفطية السعودية أكثر من قلقنا من التعرض لهجوم إرهابي... لأنه في إمكاننا اتخاذ تدابير احترازية ضد الإرهاب، لكن ليس في إمكاننا أن نفعل ذلك ضد الصواريخ الإيرانية."<sup>(10)</sup> ونظراً إلى الصعوبة التي ستلاقيها إيران في إغلاق المضائق بصورة محكمة، ولأنه من شبه المؤكد أن محاولة كهذه ستؤدي إلى مواجهة مع الأسطول

---

<sup>(8)</sup> "Iran's Ballistic Missile Capabilities: A Net Assessment", International Institute for Strategic Studies (IISS), May 2010.

<sup>(9)</sup> يوسي ملامين، "مسؤول إيراني كبير: سنمطر دول الخليج بوابل من الصواريخ إذا تعرّضنا لهجوم"، "هآرتس"، 2011/6/11.

Joshua R. Itzkowitz Shifrinson and Miranda Priebe, "A Crude Threat: the Limits <sup>(10)</sup> of an Iranian Missile Campaign against Saudi Arabian Oil", *International Security*, vol. 36, no. 1 (summer 2011), p. 168.

الأميركي الذي يتفوق على الأسطول الإيراني، تخشى الدول الخليجية من أن تركّز إيران قوتها على مهاجمة منشآت هذه الدول بالصواريخ. وبناء على تقدير إيران لمصالحها وقدراتها، يمكن الافتراض أنها ستدرس [ثلاثة] خيارات لاستهداف إمّا دول الخليج، وإمّا الأسطول الأميركي، وإمّا حركة النقل البحري في الخليج، طبقاً لثلاث فئات من الاعتبارات الاستراتيجية:

1- تحرش منهجي ذو وتيرة منخفضة يستمر لفترة طويلة، وذلك سعياً لتقليل المخاطر وعدم إلحاق الضرر بصادرات الخام الإيراني. ومن هنا، وما دام ذلك ممكناً، ستعتمد إيران أسلوب التحرش المنهجي والمنخفض الوتيرة بالسفن الدولية، بحيث يبقى الممر البحري في الخليج مفتوحاً أمام حركة صادراتها النفطية، وتتملّص هي من المسؤولية عن الحوادث التي قد تقع. وفي هذا السياق، قد تلجأ إيران إلى استخدام قوارب "مدنية" جرى تعديلها، أو إلى الإرهاب بواسطة أتباعها، أو بتباعد عن مياهها الإقليمية لإبعاد الشبهة عنها. وهكذا، تقلص من إمكان المواجهة الشاملة مع الأسطول الأميركي من جهة، وتحمل أسواق الطاقة العالمية كلفة باهظة من جهة أخرى، ولو بسبب ارتفاع تكاليف التأمين. ومن شأن هذا الأسلوب أن يخلق مناخاً من الأزمة، وأن يكون تأثيره سلبياً في الأسواق. وبحسب اعتقادنا، سيصعب على إيران الاستمرار في الإنكار لفترة طويلة، وعلى وجه الخصوص بسبب الحساسية البالغة تجاه الأوضاع في المضائق، وازدياد حدة الحملة الدولية ضد برنامجها النووي. وبالإضافة إلى ذلك، حتى في السيناريو "المتفائل" - إغلاق جزئي للمضائق، ولو لفترة وجيزة، وتحرك دولي فاعل وسريع لفتحها - فإن تأثير معركة محدودة كهذه على أسواق الطاقة العالمية ستكون له تداعيات تفوق الآثار المباشرة للأحداث نفسها، بسبب تعطيل حركة إمدادات النفط من الخليج لفترة طويلة.

2- محاولة "صاخبة" لإغلاق المضائق، انطلاقاً من منطق أن قوة إقليمية يمكن أن تنفّذ تهديداتها بالفعل، وأن تشهر "قبضة حديدية" في وجه أعدائها،<sup>(11)</sup> رداً على مهاجمة منشآتها النووية ومرافقها الاستراتيجية الأخرى، أو في حال تشديد العقوبات عليها وحشرها في الزاوية، فإن إيران قد تلجأ إلى زرع الألغام في ممرات الملاحة

---

David Sanger and Annie Lowrey, "Iran Threatens to Block Shipments, as U.S. (11) Prepares Sanctions", *The New York Times*, December 27, 2011.

الرئيسية، وإلى مهاجمة ناقلات النفط وسفن الشحن العابرة من وإلى الخليج بصواريخ بر - بحر. لكن، وبسبب الضعف الأساسي لسلاح الجو الإيراني، والقدرة الأميركية العالية على إسكات بطاريات الصواريخ بر - بحر، وقدرتها على فتح ممر عبر حقول الألغام الإيرانية بسرعة نسبية، تستطيع الولايات المتحدة إعادة فتح المضيق بتكلفة "معقولة". وبحسب التقديرات "المتفائلة"، يستطيع الأسطول الخامس الأميركي إعادة فتح المضيق خلال أسبوعين، لكن ثمة تقديرات تتسم بمسحة من التشاؤم، إذ تستبعد إعادة فتح المضائق قبل مضي شهرين.<sup>(12)</sup>

3- توسيع المواجهة إلى خارج الممرات المائية، ومنطقها توسيع المواجهة بحيث تصل إلى الخصرة الضعيفة للعدو رداً على مهاجمة [الغرب] لإيران. وبسبب مركزية المضائق، يصعب وضع حدود لنطاق المواجهة حول الممرات المائية، والتحكم بمكانها وزمانها. فعلى سبيل المثال، قد تحاول الولايات المتحدة "معاقبة" إيران بتوسيع المواجهة بحيث تشمل عمق الأراضي الإيرانية، في حين قد تختار إيران إطلاق صواريخ أرض-أرض أو تنفيذ عمليات إرهابية، مستهدفة المحطات الطرفية ومصافي النفط في الخليج:

- إطلاق صواريخ أرض-أرض: بحسب تقديرنا، لن تنجح محاولة إغلاق مضيق هرمز إلا جزئياً. ولذا ينبغي درس احتمال إطلاق [إيران] صواريخ أرض-أرض ضد المنشآت النفطية على الساحل الغربي للخليج. ولقد هدد مسؤولون إيرانيون كبار في الأعوام الأخيرة بإمطار هذه المنشآت بوابل من الصواريخ (انظر أعلاه). ونعتقد أن للهجوم الصاروخي أرض-أرض على منشآت النفط في دول الخليج، وإلحاق أضرار بها، تداعيات خطيرة على أسواق الطاقة العالمية - أشد وطأة من نجاح [إيران] في إغلاق المضيق - لأنه يعطل عملية إنتاج النفط بحد ذاتها لفترة طويلة. وحتى الآن تُعنى معظم دراسات مدى تأثير المواجهة مع إيران في أسواق الطاقة العالمية بتحليل مفاعيل تعطيل [إيران] لحركة الملاحة في المضائق، وقلما يحظى احتمال أن تختار إيران مهاجمة منشآت النفط بصواريخ أرض-أرض بالاهتمام الذي يستقطبه الخيار الأول.<sup>(13)</sup>

Citlin Talmadge, "Closing Time: Assessing the Iranian Threat to the Strait of Hormuz", *International Security*, vol. 33, no. 1 (Summer 2008).<sup>(12)</sup>

Shiffrinson and Priebe, op. cit. p. 169.<sup>(13)</sup>

تعاملت دول الخليج بجدية مع التهديدات الإيرانية لمنشآتها النفطية الاستراتيجية، وبذلت جهداً في الأعوام الأخيرة لتعزيز قدرة دفاعاتها على اعتراض الضربات الصاروخية من خلال التزود بمنظومات باتريوت PAC-3 (كما تعتزم شراء منظومات Aegis BMD Systems وTHAAD)، مع أن بعضها لم يدخل الخدمة العملائية حتى الآن. وبما أن العربية السعودية تملك أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام، وهي أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، فمن المرجح أن تشكل الهدف المركزي لهجمات إيران. فأى هجوم ناجح على منشآت النفط الرئيسية في المملكة، مثل رأس تنورة وبقين (المنشأة التي تمتد على مساحة ثلاثة كلم<sup>2</sup> والتي تكرر ثلثي النفط السعودي)، اللتين تبعدان مسافة 300 كلم عن الساحل الإيراني، سيكون مدمراً لأسواق الطاقة العالمية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى نتائج أول دراسة من نوعها، متوافرة ومنشورة في سنة 2011، والتي تؤكد محدودية هذه القدرات الإيرانية بالذات، وأن التهديد الصاروخي الإيراني للبنى التحتية في الخليج يتم تصويره بشكل مضخم<sup>(14)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يجوز الافتراض أن إيران ستحاول تفادي رد عقابي أميركي مدمر، وأنها ستتردد في توسيع المواجهة لتشمل الاعتداء على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. من هنا، فإن التهديدات التي تطلقها إيران لغايات الردع هي ليست كالحسابات الفعلية "للتكلفة في مقابل الجدوى" التي سيجريها حكام إيران عندما يحين أوان تنفيذ هذه التهديدات رداً على تعرضها لضربة عسكرية. لكن هذا لا يعني أن إيران لن تنفذ هجمات موضعية، جواً وبحراً وبراً على بعض المنشآت الحيوية. وأبعد من ذلك، فإن المعطيات الخاصة بترسانة إيران من الصواريخ، ومداهها ودقتها، المذكورة أعلاه، يعوزها التحديث، لأنها على الأرجح مقدرة بأقل من حجمها الفعلي. أخيراً، من شأن الاعتداء على منشأة نفطية رئيسية في العربية السعودية أن يحدث زعراً في أسواق النفط وارتفاعاً في الأسعار، بغض النظر عن الضرر الفعلي الذي يلحقه بالمنشأة.

- تخريب وإرهاب: شهد العقد الأخير اعتداءات على منشآت وناقلات نفط في مضائق هرمز، أو بالقرب منها. ففي سنة 2002، تعرضت ناقلة النفط

الفرنسية "ليمبرغ"، لهجوم خارج المضيق، من زورق سباق محمّل بالمتفجرات. وأدى هذا الاعتداء، المنسوب إلى تنظيم القاعدة، إلى مقتل شخص وتسرب 90,000 برميل من النفط في البحر. وفشلت محاولة مماثلة لإغراق الناقلّة اليابانية "إم ستار" في المضائق في سنة 2010، من قبل كتائب عبد الله عزّام المرتبطة بتنظيم القاعدة. وقد تلجأ إيران إلى هذا النمط من العمليات. وبحسب المصادر البريطانية، سُجّلت في نيسان/أبريل 2011، محاولة قارب محمّل بالمتفجرات، إيراني على ما يبدو، الاصطدام بسفينة بريطانية راسية في البحرين، على غرار الاعتداء على المدمرة الأميركية كول في مرفأ عدن في اليمن سنة 2000.<sup>(15)</sup> وتُظهر نتائج هذه الاعتداءات صعوبة إغراق ناقلات النفط جراء حجمها وهيكلها الداخلي وخصائص احتراق النفط، كما تثبت أن مقاومتها لصواريخ ساحل - بحر ولألغام هي أكثر من مقاومة السفن الحربية.<sup>(16)</sup> وفضلاً عن استهداف الناقلات، قد تهاجم إيران المنشآت النفطية على الساحل الغربي للخليج، وعلى رأسها منشآت المنطقة الشرقية للسعودية، حيث أنها تتمتع إلى حد ما بتأييد السكان الشيعة الذين يشكلون الأغلبية في المنطقة. ولقد خصصت العربية السعودية في الأعوام الأخيرة موارد ملحوظة لتشكّل، بمساعدة الولايات المتحدة، قوة ضاربة (قوامها 30 ألف جندي) مهمتها الدفاع عن المنشآت الاستراتيجية للمملكة، وعلى رأسها المنشآت النفطية. ويعدّ تشكيل هذه القوة الضاربة أحد الدروس المستخلصة من اعتداء القاعدة الفاشل على منشأة بقيق في سنة 2006. وتجدر الإشارة إلى تزايد الأحداث العنيفة وسط السكان الشيعة في المناطق النفطية في أواخر سنة 2011، ويبدو أن عنفها أخذ بالتصاعد المرة تلو الأخرى، مع ما لهذا الأمر من تداعيات على أمن وسلامة منشآت النفط في المنطقة.

بحسب تقديرنا، تستطيع إيران تعطيل إمدادات النفط من الخليج بواسطة إعاقة حركة الملاحة الدولية في المضائق، لكن لفترة زمنية وجيزة فقط، ولو بسبب الالتزام الأميركي الثابت بالمحافظة على حرية تدفق النفط من الخليج. ولقد ردت الولايات المتحدة على التهديدات الصريحة التي أطلقها كبار القادة الإيرانيين بإغلاق المضائق،

<sup>(15)</sup> "Drama off Bahrain", *Gulf Daily News*, August 20, 2011

<sup>(16)</sup> Talmadge, op. cit. pp. 84-85.

بقولها: "إنها لن تسكت عن تعطيل حرية حركة الملاحة البحرية، وإن البحرية الأميركية ستتصدى لكل محاولة شريرة كهذه."<sup>(17)</sup> وذكرت مصادر مطلعة في كانون الثاني/ يناير 2012 أن إدارة أوباما وجهت رسالة مباشرة بهذا المعنى إلى مرشد إيران علي خامنئي، جاء فيها أن تعطيل الممرات المائية الدولية هو "خط أحمر لا ينبغي تجاوزه"، وأن الولايات المتحدة لن تسكت عنه.<sup>(18)</sup> وفعلاً، وعلى الرغم من التهديدات الإيرانية، استمرت السفن الحربية الأميركية والبريطانية والفرنسية في الإبحار من وإلى الخليج عبر مضائق هرمز.<sup>(19)</sup>

في أواخر الحرب الإيرانية - العراقية، وخلال الفترة المسماة "حرب الناقلات"، وفي أعقاب اعتداء إيران على سفن الملاحة، سيرت الولايات المتحدة مواكبة لناقلات النفط الكويتية من وإلى الخليج لحمايتها من أي هجوم (عملية Earnest Will). وفي مناسبة أخرى، وفي عقب اصطدام فرقاطة أميركية بلغم بحري إيراني، دمر الأميركيون القسم الأعظم من القوة البحرية الإيرانية العاملة في الخليج (عملية Praying Mantis). ورد مؤخراً وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، على التهديدات الإيرانية، مشدداً على خطورة [إغلاق الممرات المائية]، وأيضاً خطورة تطوير سلاح نووي، فقال إن "الولايات المتحدة لن تسكت عن إغلاق المضائق... هذا خط أحمر بالنسبة إلينا (بالإضافة إلى البرنامج النووي)... وسنرد عليه."<sup>(20)</sup> واعترف الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي، بقدرة إيران على "إغلاق المضائق لفترة وجيزة"، لكنه أكد أن الولايات المتحدة ستعيد فتحها، قائلاً "استثمرنا في وسائل تكفل لنا الغلبة في مثل هذه الحالة."<sup>(21)</sup>

من هنا، تحتفظ الولايات المتحدة بوجود بحري وجوي ملحوظ في الخليج، ولديها قواعد عسكرية في معظم دول الخليج العربية، وعلى رأسها القيادة الإقليمية لقيادة المنطقة الوسطى في قطر، وقيادة الأسطول الخامس في البحرين. ولدى المجتمع الدولي اليوم أدوات أخرى، من بينها الوجود العسكري المتعدد الجنسيات بالقرب من

---

U.S. Navy: Hormuz Disruption won't be tolerated", CBS News, December 28, 2011.<sup>(17)</sup>

"U.S. warns Iran through secret channel", *The Jerusalem Post*, January 13, 2012.<sup>(18)</sup>

"U.S. carrier in Gulf after passing the Strait of Hormuz", *AFP*, January 23, 2012.<sup>(19)</sup>

Jim Mannion, "Panetta: U.S. will respond if Iran blocks the strait", *AFP*, January 9, 2012.<sup>(20)</sup>

"الولايات المتحدة الأميركية: نستطيع القضاء على البرنامج النووي الإيراني"، "معاريف"، 2012/1/8.<sup>(21)</sup>

المضائق.<sup>(22)</sup> وأنشأت فرنسا قاعدة عسكرية بحرية وجوية في الإمارات العربية المتحدة، وهناك "فرق مهمات" دولية عاملة في البحرين تناط بها المحافظة على حرية الملاحة في المنطقة. وأفادت تقارير في مطلع سنة 2012 بأن الأميركيين، وفي أعقاب تصاعد التوتر مع إيران، زادوا نظام القوات الدائمة المتمركزة في الخليج "بهدف التصدي بشكل أفضل لكل التطورات المحتملة مع إيران."<sup>(23)</sup> ومع ذلك، علينا أن ندرس ما هي الانعكاسات على صادرات النفط من الخليج، فيما لو أقدمت إيران على تنفيذ تهديداتها بتعطيل حركة الملاحة في الممرات المائية على نحو ما عرضناه أعلاه. إن إغلاق المضائق سيلحق الضرر بمعظم صادرات النفط من الخليج، وعلى رأسها صادرات العربية السعودية. ونذكر، على سبيل المقارنة، أن بداية الحرب على العراق (آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر 2003) أدت إلى انخفاض صادرات النفط بمقدار 2,3 مليون برميل من النفط في اليوم، وأن احتلال العراق للكويت (آب/أغسطس 1990 - كانون الثاني/يناير 1991) أدى إلى انخفاض كميات النفط المعروضة في الأسواق بمقدار 4,3 مليون برميل في اليوم.<sup>(24)</sup> وينطوي تعطيل حركة الملاحة في الممرات المائية على تداعيات اقتصادية وسياسية، على إيران نفسها، بسبب اعتماد النظام شبه المطلق على صادرات النفط الخام (تقدّر عائدات تصدير النفط الخام بنحو 100 مليار دولار في سنة 2012). وخلافاً لدول الخليج العربية والعراق، تصدر إيران معظم خامها عبر المضائق: نحو 90% من واردات إيران ونحو 99% من صادراتها تُشحن بحراً - ومعظمها عبر مضائق هرمز.<sup>(25)</sup> وتنتج إيران نحو 3,5 مليون برميل من النفط في اليوم، وتصدر قرابة مليوني برميل من النفط في اليوم (ويعتقد أنه بسبب تقادم حقول النفط الحالية، والعقوبات [التي تمنع تطوير حقول جديدة]، تخسر إيران إنتاج 300 ألف برميل من النفط يومياً). ومن شأن توقف الصادرات النفطية الإيرانية أن يخلق زيادة فورية في الطلب عليه، لكن "سلاح النفط" الرئيسي لإيران لا يكمن في

---

<sup>(22)</sup> انظر على سبيل المثال: "بريطانيا ترسل مدمرتها الأقوى إلى الخليج"، "هآرتس"، 2012/1/7.  
<sup>(23)</sup> David Cloud, "U.S. Boosts its military presence in Persian Gulf", *The Los Angeles Times*, January 12, 2012.

Simon Henderson, "Energy in Danger: Iran Oil and the West", *Policy Focus* 83, <sup>(24)</sup> June 2008, The Washington Institute for Near East Policy.

"Iran's Naval Force: from Guerilla Warfare to a Modern Naval Strategy", Office <sup>(25)</sup> of Naval Intelligence, fall 2009, U.S. Navy.

سحب صادراتها من الأسواق، وإنما في قدرتها على إلحاق الأذى بصادرات دول الخليج الأخرى.<sup>(26)</sup>

### تقليل الضرر الإيراني على أسواق النفط العالمية

إذا قررت إيران رغم ذلك إغلاق المضائق (انظر الخيارين أ وب أعلاه)، فلدى الولايات المتحدة وحلفائها أدوات أفضل من الماضي لتقليل أضرار تعطيل حركة إمدادات النفط، وهي:

1- استعمال المخزونات الاستراتيجية: معظم الاحتياطي العالمي مخزن حالياً في الولايات المتحدة والصين، وهو يكفي بحسب التقديرات لنحو 45 إلى 90 يوماً (1,5 مليار برميل). ويمكن سحب كميات من هذا المخزون وطرحها في أسواق النفط العالمية لزيادة العرض وكبح ارتفاع الأسعار. ومن شأن استخدام هذا المخزون أن يمنع تعطيل الحركة الاقتصادية العالمية الجارية بفعل الصدمة النفطية.<sup>(27)</sup> ومع أن تحرير مخزون النفط هو خطوة استثنائية (استخدم المخزون النفطي إبان اجتياح العراق للكويت سنة 1991، وبعد الأضرار التي خلفها إعصار "كاترين" في سنة 2005)، فقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية في 2011/6/23 عن سحب 60 مليون برميل من المخزون الاستراتيجي اعتباراً من شهر تموز/ يوليو (نحو مليوني برميل في اليوم). وهذا ما أدى إلى خفض فوري في أسعار النفط، لكن سرعان ما عادت تلك الأسعار خلال عدة أيام إلى الارتفاع مجدداً. وعزيت هذه الخطوة إلى توقف إنتاج النفط في ليبيا، وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية. وهناك تدبير جرب بنجاح في مطلع تسعينيات القرن الماضي، إبان اجتياح الكويت، ألا وهو تخزين النفط (غير المباع) في ناقلات بالقرب من

<sup>(26)</sup> وأيضاً منشآت إيران النفطية عرضة للتدمير، لكن هذا مناف لمصلحة المجتمع الدولي الذي يسعى لكبح ارتفاعات أسعار النفط. القسم الأكبر من صادرات الخام الإيراني تمر عبر جزيرة خرج، على مسافة 25 كلم من الساحل الإيراني، وعلى بعد 483 كلم من شمال غرب المضائق، في محافظة بوشهر (الجزيرة تحتوي على منشأة تبلغ طاقتها التخزينية نحو 20 مليون برميل من الخام). وهناك خزانات ثانوية من حيث الأهمية في جزيرة لافان، في الخليج أيضاً. وهناك خزانات أخرى في جزيرة كيش وفي عبادان. وتستورد إيران كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي، وينقل قسم كبير منها عبر بحر قزوين بموجب اتفاقيات مقايضة بين البنزين المستورد والخام المصدر عبر موانئ الخليج.

<sup>(27)</sup> نيتسان فيلدمان، "ما هي القوة الفعلية لسلاح النفط الإيراني؟"، عدكان استراتيجي، المجلد 10، العدد 2 (آب/أغسطس 2007).



الأسواق. ومن هنا، يمكن لمخزونات دول وكالة الطاقة الدولية كافة إذا جرى تحريرها بوتيرة سريعة، في أقصى تدفّقها، أن تعوّض نقصان 14 مليون برميل في اليوم لفترة شهر (من أصل 17 مليون برميل في اليوم مشحونة بحراً عبر المضائق).<sup>(28)</sup>

2 - استخدام خطوط إمداد بديلة: يوجد في السعودية خط أنابيب ممتد من الشرق إلى الغرب بطول 1400 كيلومتر، من بقيق في شرق المملكة إلى مدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر، بطاقة استيعابية تبلغ 5 مليون برميل في اليوم (يستخدم هذا الخط نصف طاقته الاستيعابية لأن معظم النفط السعودي يُصدّر إلى دول الشرق الأقصى). لكن، في حال أمكن زيادة طاقته الاستيعابية، وإذا ما حرّر المخزون الاستراتيجي، فإن هذين الأمرين يكفيان لتعويض خسارة نفط الخليج لفترة 90 يوماً. وبموازاة خط الأنابيب المذكور، هناك خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي (بطاقة استيعابية تبلغ 0,5 مليون متر مكعب في اليوم). وهناك خطوط أنابيب أخرى ممتدة في الأراضي السعودية، مثل خط البصرة - الرياض وصولاً إلى البحر الأحمر (IPSA)، الذي استخدم لتصدير النفط العراقي إبان الحرب الإيرانية - العراقية. ومن شأن إعادة تفعيل قسم من هذا الخط (الذي ينقل حالياً الغاز الطبيعي) داخل الأراضي السعودية، أن تسمح على المدى البعيد، بتدفق نفط الكويت (وهي الدولة الوحيدة التي تصدر كميات كبيرة من النفط والتي ليس لها ميناء خارج المضائق). وهناك خط أنابيب التابلاين الممتد من الظهران إلى مدينة صيدا اللبنانية، عبر الأراضي الأردنية، والذي توقف العمل به في أعقاب دعم الأردن لصدام حسين في حرب الخليج الأولى. وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذين الخطين قرابة 2,15 مليون برميل من النفط في اليوم. بالإضافة إلى ذلك، ينتج العراق نحو 2,5 مليون برميل من النفط في اليوم، ويمكن نقل قسم من هذه الكميات عبر خطوط الأنابيب الممتدة من العراق إلى كل من تركيا وسورية (لأن نصف كميات النفط المستخرج في العراق فقط تنقل عبر الممرات المائية، لكن هذه الخطوط كانت معرضة لأعمال التخريب والإرهاب في الأعوام الأخيرة). أخيراً، لقد استُكمل، في أواخر سنة 2011، مد خط أنابيب يلتف على المضائق، ويعبر أراضي الإمارات العربية المتحدة، من أبوظبي إلى الفجيرة. وكان من المفترض أن يبدأ خط الأنابيب هذا بنقل النفط في كانون الثاني/يناير 2012، لكن، وبسبب التأخير في

---

<sup>(28)</sup> "West plans to tap oil reserves if Iran blocks strait of Hormuz", *Reuters*, January 7, 2012.

إنجازه، أُرجى العمل به إلى منتصف سنة 2012.<sup>(29)</sup> ويستطيع هذا الخط، الذي بلغت تكاليف إنشائه نحو 3,3 مليار دولار، أن ينقل 2,5 مليون برميل من النفط في اليوم، أي ما يناهز الطاقة الإنتاجية الإجمالية للإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك خط أنابيب "دولفين" الذي ينقل الغاز الطبيعي من قطر إلى كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان، اعتباراً من سنة 2007، بناتج [عائد من الغاز] منخفض، وبغرض الاستهلاك الداخلي. وتُعزى ضآلة الناتج، بين أمور عدة، إلى الخلافات فيما بين دول الخليج. ويمكن تعزيز الطاقة الإنتاجية لهذا الخط، الذي "يلتف على مضائق هرمز"، عبر استخدام وسائل مختلفة، ومن ضمنها مواد كيميائية. وعلى سبيل المثال، من شأن استخدام "مواد مضافة" في خط الأنابيب "الممتد من الشرق إلى الغرب" [في السعودية] أن يرفع الطاقة الاستيعابية بنحو 65%، إلى نحو 8 مليون برميل نفط في اليوم (هذا يسمح بتجنب استخدام المضائق، لكنه يزيد تكلفة نقل النفط لأنه يصدر بمعظمه إلى الأسواق الآسيوية).<sup>(30)</sup> وعلى المدى البعيد، يمكن ربط شبكتي أنابيب السعودية وعمان، وبالتالي تفادي المرور عبر المضائق. لكن، في هذه المرحلة، ما زالت الطاقة الاستيعابية الكامنة غير متحققة بسبب خلافات بشأن ترسيم الحدود، وعدم رغبة أية دولة في عبور مصدر مدخولها الوحيد إلى أراضي دول مجاورة. لكن، في وقت الأزمات مستقبلاً، وفي غياب بديل النقل البحري، قد يطرأ تغيير على شبكة خطوط الأنابيب.

3- استغلال فائض الطاقة الإنتاجية للعربية السعودية: إن السعودية هي الدولة الوحيدة التي لديها طاقة إنتاجية فائضة (swing capacity) ملحوظة. وتشير المصادر السعودية إلى أن فائض الطاقة الإنتاجية قد يصل إلى 4 مليون برميل من النفط في اليوم، أي أكثر من مجمل الإنتاج الإيراني.<sup>(31)</sup> لكن هناك تقديرات تزعم أن الطاقة الإنتاجية للسعودية لا تزيد على 12,5 مليون برميل من النفط في اليوم. وعليه، وبناء على حقيقة أن السعودية كانت تنتج في كانون الثاني/يناير 2012 نحو

---

Bruce Stanley, Ayasha Daya and Anthony DiPaola, "Hormuz Bypass Oil Pipeline Is Delayed", *Bloomberg*, January 9, 2012.

Henderson, op. cit. p. 16.<sup>(30)</sup>

<sup>(31)</sup> ازداد الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي في السعودية بمعدل سنوي متوسط يبلغ 7%. وهذه الوتيرة من الزيادة في الاستهلاك تهدد قدرة المملكة على أن تبقى منظماً للإنتاج (تستهلك المملكة اليوم نحو 2,8 مليون برميل من النفط في اليوم، أي نحو ربع إنتاجها: وبهذه الوتيرة من الزيادة، لن تستطيع في سنة 2038 أن تصدر النفط على الإطلاق).

10 مليون برميل من النفط في اليوم، يكون هامش الفائض في الطاقة الإنتاجية حالياً هو 2,5 مليون برميل من النفط في اليوم، وهذه الكمية هي أكبر من مجمل صادرات الخام الإيراني.<sup>(32)</sup> ولقد عمدت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة إنتاجها من النفط لكبح ارتفاع الأسعار، وذلك في خطوة أحادية الجانب بسبب رفض كل من إيران والعراق وفنزويلا زيادة حصص الإنتاج لأوبك. وبالتالي، يمكن نقل فائض الإنتاج السعودي الحالي، أي نحو 2,5 مليون برميل من النفط في اليوم، عبر خطوط الأنابيب الحالية. وعلاوة على ذلك، ذكرت مصادر مطلعة أن السعودية وافقت على زيادة وتيرة إنتاجها للتعويض عن الكميات المطلوبة في حال سحب النفط الإيراني من الأسواق بفعل العقوبات على إيران، أو بفعل إجراءات عقابية تلجأ إليها إيران نفسها.<sup>(33)</sup>

---

Glada Lahn and Paul Stevens, "Burning Oil to Keep Cool: The Hidden Energy Crisis in Saudi Arabia", Chatham House, December 2011.

Keith Bradsher and Clifford Krauss, "Pressed by U.S., Asian Countries Look for Ways to Reduce Purchases of Iranian Oil", *The New York Times*, January 6, 2012.

## خاتمة

بحسب تقديرنا، ستتفادى إيران المواجهة الشاملة في الخليج، لأن تكاليفها العسكرية والسياسية والاقتصادية ستكون باهظة، لكنها ستواصل توظيف التهديد بإغلاق المضائق، بما يحقق هدف الردع الاستراتيجي، من خلال استغلال الأوضاع الجغرافية الفريدة [لإطلالتها على] الممرات المائية، والحساسية الدولية تجاه أي هزة تصيب أسواق الطاقة العالمية. وللدلالة على ذلك، نذكر بأن هذه المضائق ظلت مفتوحة في نزوة "حرب الناقلات" (1984-1987)، أضف إلى ذلك أن إغلاق الممرات المائية مخالف لقانون [البحار] الدولي [الذي يضمن حرية الملاحة]، وقد يبرر إعلان الحرب على إيران.<sup>(34)</sup> وإن كان النقاش بشأن هذا الموضوع مبنياً في الأعوام الأخيرة على فرضية أن إيران عازمة على إغلاق المضائق، فإن مؤلفي هذه الدراسة يرفضان اعتبار هذه الفرضية أمراً بديهياً، لأن هذا الإغلاق لا يخدم مصالحها الحيوية. كما أن قدرة إيران على إغلاق المضائق بفاعلية ولفترة زمنية طويلة أمر غير بديهي، لأن كل عمل من هذا القبيل سيستدعي رد الولايات المتحدة الأميركية التي ستعمل على إعادة فتح ممرات الملاحة الدولية أمام ناقلات النفط. وفي الواقع، من شأن أهمية المضائق وهشاشتها النسبية، وحساسية الاقتصاد العالمي إزاء زعزعة أسواق الطاقة (ولا سيما إبان فصل الشتاء في دول الشمال)، تضخيم كل حادثة. بيد أن أسواق النفط العالمية لا تتأثر بالعوامل النفسية فقط، بل هي خاضعة أساساً، وعلى المدى البعيد، لشروط العرض والطلب. من هنا، فإن استغلال فائض الإنتاج السعودي، واستخدام خطوط الأنابيب البديلة، وتحرير المخزونات الاستراتيجية، من شأنه أن يتيح منذ اليوم، تخفيف مفاعيل إغلاق المضائق، في حال حدوثه.

وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بتوقعات نشوب حرب، يجوز القول إن قدرة الولايات المتحدة العسكرية تمكّنها من إعادة فتح المضائق بتكلفة "معقولة". فضلاً عن ذلك، يسمح استخدام خطوط الأنابيب الممتدة على اليابسة بالتعويض عن تعطيل حركة إمدادات النفط الخليجي عبر الممرات المائية. ويمكن زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الأنابيب من خلال استخدام "مواد مضافة تحسّن التدفق"، ومن خلال إعادة

---

Jonathan Schroeden, "A Strait Comparison: Lessons learned from the 1915<sup>(34)</sup> Dardanelles Campaign in the context of a Strait of Hormuz closure event", Center for Naval Analysis, September 2011.

تفعيل الشبكات القائمة. وإذا ما أضفنا إلى هذه الزيادة كميات النفط المستخرجة من المخزون الاستراتيجي، سيصبح ممكناً تعويض كميات النفط المنقول في الأيام العادية عبر مضائق هرمز. لكن فاعلية هذه الخطوات تدوم لفترة 45 إلى 90 يوماً فقط، ومن الطبيعي أن تهبط هذه الفاعلية كلما طالت الأزمة. وهناك احتمال أقل ترجيحاً، وهو أن تختار إيران، بالإضافة إلى إغلاق المضائق، مهاجمة المنشآت النفطية لدول الخليج بصواريخ أرض - أرض، أو بواسطة خلايا إرهابية، وفي هذه الحالة، تغدو المفاعيل السلبية للأزمة على قدرة تصدير النفط من الخليج، أخطر بكثير. لكن من المرجح أن تمتنع إيران، بسبب تكلفة هذا الخيار، من تنفيذ تهديداتها، إلا في حالة الرد على عمل عسكري ضدها. وتجدر الإشارة إلى أن التهديدات الإيرانية ترافقت في العام الأخير مع تصعيد الأعمال الاستفزازية ضد سفن الأسطول الخامس الأميركي والأسطول البريطاني المتمركزين في مياه الخليج.<sup>(35)</sup> وحتى الآن، قوبلت جميع محاولات الولايات المتحدة لإقامة "خط ساخن" بين الأسطولين [الأميركي والإيراني] بالرفض، الأمر الذي يزيد المخاوف من تصاعد غير مقصود للتوتر بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الممرات المائية، ومن المحتمل أن كل حادث تكتيكي إلى حادث له تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي وعلى استقرار المنطقة.

وتوجد اليوم في يد المجتمع الدولي أدوات أكثر ملاءمة لمواجهة إغلاق محتمل للمضائق. مع ذلك، من المهم مواصلة تطوير قدرة التعامل مع الانعكاسات المحتملة لحادث يقع في مياه المضائق، وذلك من خلال الخطوات التي عرضناها أعلاه. ففي المدى القصير، ينبغي زيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب القائمة، وإعادة تفعيل خطوط الأنابيب الأخرى. وعلى المديين المتوسط والبعيد، ينبغي مدّ خطوط أنابيب بديلة تلتف على مضائق هرمز وفق النموذج المعتمد هذه الأيام في الإمارات العربية المتحدة. ويبدو أن التهديدات والمناورات الإيرانية المتكررة بالقرب من المضائق قد أيقظت لدى قادة دول الخليج إحساساً بخطورة الحالة الراهنة في هذا الشأن.<sup>(36)</sup> كذلك يجب أن تؤدي الصين - الدولة التي ستتأثر أكثر من سائر الدول

---

<sup>(35)</sup> "U.S. considers emergency hotline with Iran as close encounters bring fear of conflict", *Al-Arabiya*, September 19, 2011.

<sup>(36)</sup> Samar Said and Benoit Faucon, "Gulf Ministers Float Talks on Countering a Blockade", *The Wall Street Journal*, December 25, 2011; See also: "Iraq, Kuwait Seek to Mitigate risk of Hormuz Blockade", *The Wall Street Journal*, January 31, 2012.

الأخرى بتعطيل إمدادات النفط عبر المضائق - دوراً أكبر في ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية، وأن تنبّه إيران إلى الثمن الباهظ التي ستدفعه إن هي لجأت إلى خطوات قصوى. وبسبب الصعوبة التي تعاني منها دول الخليج وحدها في التصدي لقدرات إيران اللامتكافئة، ونظراً إلى الشكوك التي تساور هذه الدول بين الفينة والأخرى إزاء استعداد الولايات المتحدة لنجدتها، فإن المطلوب اليوم رد أميركي أقوى ومدعوم دولياً يتضمن حضوراً عسكرياً مستمراً، وخياراً عسكرياً ذي صدقية في مواجهة التهديد الإيراني.

عاموس يدلين - رئيس مركز دراسات الأمن القومي،

وزكي شالوم وإميلي لنداو - باحثان في المركز

”مباط عال“، العدد 320، 2012/3/7

### العلاقات الأميركية - الإسرائيلية

#### في ظل سعي إيران للتحويل إلى دولة نووية

- إن زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لواشنطن للاجتماع بالرئيس أوباما، وخطاب الرئيسين أمام منظمة إيباك، والمقابلات التي أدليا بها إلى وسائل الإعلام، كل ذلك يسمح بفهم أوضح وأكثر دقة لما يجري بين أعضاء المثلث المكون من الولايات المتحدة، وإسرائيل، وإيران. ولقد برز بوضوح في تصريحات الرئيس أوباما، ولا سيما في خطابه أمام منظمة إيباك، عدد من النقاط الاستراتيجية البالغة الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء. وقد اتضح أنه إلى جانب التخوف المشترك للدولتين من إيران نووية، فإن الخلافات بينهما ظلت على حالها إزاء كيفية منع حدوث ذلك.
- يتطرق هذا المقال إلى النقاط الأساسية التي وردت في التصريحات الأخيرة للرئيس أوباما، ومحاولة تبين أهميتها بالنسبة إلى إسرائيل خاصة، وإلى العلاقة الثنائية مع الولايات المتحدة عامة.
- لقد سعى الرئيس الأميركي في تصريحاته لإظهار حجم توطد العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال فترة ولايته سواء على الصعيد الأمني - العسكري، أو على الصعيد السياسي. كما أشاد بالتعاون الاستخباراتي بين

الدولتين، وبالمناورات المشتركة التي أجراها جيشا البلدين، وأعلن استعداد الولايات المتحدة إعطاء إسرائيل أسلحة متطورة. وشدد على الدعم الكامل لإسرائيل على الصعيد السياسي، وأمام المؤسسات الدولية، وتحدث عن الجهود التي تبذلها بلاده لمواجهة الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل على الصعيد الدولي. وذكر في هذا المجال ما فعلته الولايات المتحدة ضد تقرير غولدستون [الذي أدان الاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي في عملية الرصاص المسبوك ضد غزة]، بالإضافة إلى موقفها في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان.

- إن القصد الأساسي من وراء هذا الكلام هو ضرورة أن تدرك إسرائيل أن لديها "صديقاً حقيقياً" في البيت الأبيض. ويتضمن كلام أوباما هذا، بالإضافة إلى كونه موجهاً ضد أخصامه الجمهوريين في ظل الحملة الرئاسية الدائرة حالياً في الولايات المتحدة، رسالة ضمنية لإسرائيل في الشأن الإيراني، هي أن على رأس الولايات المتحدة رئيساً "ملتزماً" بالدعم الفعلي والقوي لإسرائيل. وكان الرئيس أوباما قد صرح قبل أيام من خطابه أمام إيباك لصحيفة "أتلنتيك" أنه وفي بجميع تعهداته تجاه إسرائيل، وأوضح أن في إمكان دولة إسرائيل الاعتماد عليه أيضاً في الشأن الإيراني، فهو لن يخذلها، وسيعمل على الدفاع عن أمنها في وجه أي خطر يتهددها.
- جاءت مواقف الرئيس الأميركي من الموضوع الإيراني واضحة وقاطعة بصورة استثنائية. فقد أوضح لجميع الذين يحاولون أن يظهروا المشكلة النووية الإيرانية على أنها مشكلة إسرائيلية، أن حصول إيران على القدرة العسكرية النووية يتعارض مع مصلحة الأمن القومي الأميركي. ولمثل هذا الكلام أهمية بعيدة المدى لأنه يدحض ادعاءات بعض الأوساط الفاعلة في الإدارة الأميركية التي تتهم إسرائيل بممارسة ضغوط مكثفة من أجل دفع الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران.
- دافع الرئيس أوباما أمام إيباك عن سياسة الحوار (Engagement) التي انتهجها في مواجهة إيران طوال أعوام حكمه، مدعياً أن هذه السياسة هي التي كشفت التعنت الإيراني وعدم استعداد القيادة الإيرانية للتوصل إلى تسوية للمشكلة النووية، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بالحصول على تأييد المجتمع الدولي لفرض عقوبات صارمة على إيران. وأشار في هذا الصدد إلى

- مشاركة روسيا والصين في الجهد الدولي لمنع تحول إيران إلى دولة نووية. وعلى الرغم من ذلك تجنب أوباما انتقاد هاتين الدولتين لعدم موافقتهما على عقوبات جديدة غير التي أقرها مجلس الأمن في صيف 2010.
- وقد رد الرئيس الأميركي بصورة قاطعة على الانتقادات التي وجهت إلى سياسة الحوار (Engagement)، والقائلة إن هذه السياسية ستؤدي في نهاية المطاف إلى قبول الولايات المتحدة بإيران نووية قائلاً: ليس لدى الولايات المتحدة سياسة "احتواء" (Containment) تجاه إيران، وإنما تقوم السياسة الأميركية على منع إيران من التحول إلى دولة ذات قدرات نووية. وقد كرر وزير الدفاع الأميركي هذا الكلام في خطابه أمام إيباك مشدداً بصورة غير قابلة للجدل على أنه في حال فشلت كل الجهود السياسية في منع إيران من مواصلة مشروعها النووي، "فإننا سنتحرك" (We will act). ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه لم يسبق للولايات المتحدة يوماً أن أعطت تعهداً قاطعاً مثل هذا التعهد لمنع إيران من الحصول على القدرة النووية. وكان الرئيس الأميركي قد حذر إيران من الخطأ في تقدير مدى إصرار الرئيس الأميركي على حل هذه المسألة. على الرغم من هذا الموقف فقد تجنب الرئيس الأميركي تقييد نفسه باستراتيجيا محددة في الشأن الإيراني، ولا سيما فيما يتعلق بمطالبة إسرائيل الإدارة الأميركية بالاعتراف بأن المدة الزمنية المتاحة لإسرائيل من أجل "معالجة" المشكلة الإيرانية أقصر بكثير من تلك التي لدى الولايات المتحدة، ومطالبتها أيضاً بوضع "خطوط حمراء" واضحة، في حال تخطتها إيران فإنها ستعتبر دولة تسعى للحصول على السلاح النووي. كذلك تطالب إسرائيل الولايات المتحدة بتقديم تعبير عملي لكلام الرئيس أوباما على بذل بلاده كل ما في مقدورها لمنع إيران من الحصول على هذا السلاح النووي. علنياً لم يظهر شيء بشأن هذه المطالب، لكن ليس مستبعداً أن يكون الزعيمان قد تناولا في اجتماعهما كثيراً من التفاصيل في هذا الشأن.
  - في النهاية، شدد الرئيس أوباما على أنه ليس في إمكان إيران التشكيك في حق إسرائيل كدولة ذات سيادة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع عن أمنها. وكان قد سبق أن أوضح أن على إسرائيل أن تكون دائماً قادرة على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية ضد أي خطر يتهدها. وهو بذلك يكون قد رد بصورة غير



مباشرة على كلام نتنياهو في الأوساط المغلقة على أن إسرائيل وحدها مسؤولة عن مصيرها.

- فإذا أضفنا إلى هذا الكلام تصريحات مصادر مسؤولة في الإدارة الأميركية يتبين لنا أن هذه الإدارة تريد أن تمرر رسالة إلى إسرائيل مفادها أنها لن تعترض طريقها في حال قررت أن تتحرك لوحدها. ولا يعني هذا أنها أعطت إسرائيل "ضوءاً أخضر" كي تهاجم إيران. إذ أوضحت الإدارة الأميركية بصورة غير قابلة للجدل أن هجوماً عسكرياً على إيران الآن هو خطأ من وجهة نظرها. لكن يمكن القول إنها أعطت "ضوءاً أصفر" في حال كانت إسرائيل مقتنعة فعلاً بأن عليها "الدفاع عن نفسها بقواها الخاصة". ويمكن هنا أن نضيف كلاماً مهماً قاله الرئيس الأميركي بشأن وقوف الإدارة دائماً إلى جانب إسرائيل في كل ما له صلة بالدفاع عن أمنها. ومن المحتمل أن يكون هذا الكلام ينطوي على رسالة ضمنية لإسرائيل بأن عليها ألا تقلق من خطوات عقابية في حال قررت مهاجمة إيران لوحدها، وأن الإدارة ستواصل دعمها لها في جميع الحالات.

- إن العنصر الحاسم في التفكير الإسرائيلي بشأن المسألة الإيرانية ينبغي أن يكون إيلاء أهمية كبيرة لإيجاد "إطار من الثقة" بين الزعيمين، نتنياهو وأوباما، فيما يتعلق بقوة التعهدات الأميركية وعمقها لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية. وحتى الآن فإن التصريحات العلنية لا تظهر أن مثل هذا الإطار من الثقة بات موجوداً، وربما يتعين علينا معرفة ما جرى في الغرف المغلقة كي نغير تقديرنا هذا.

## إميلي لنداو\*

### ضغوط وتأجيل، لكن لا يوجد استراتيجية دولية لوقف برنامج إيران النووي\*\*

- على الرغم من تصدر الثورات الشعبية التي عمّت دول منطقة الشرق الأوسط اعتباراً من مطلع سنة 2011 الشأن الإقليمي واستحواذها على اهتمام وسائل الإعلام، إلا إن الأزمة النووية الإيرانية لم تغب عن مسرح الأحداث نظراً إلى أن المشكلات التي تعيق التحرك الفعال للمجتمع الدولي لكبح محاولات إيران الحثيثة لبناء قدرات نووية عسكرية، هي استمرار لمسار استغرق عقداً من الزمن وتميز بالكثير من المحاولات الفاشلة والخطوات إلى الوراء. من هنا، يمكن وضع ضالة التقدم المحرز مؤخراً في مواجهة نشاط إيران النووي في سياق تلك الدينامية الإشكالية، وهو بالتالي ليس نتيجة تحول الانتباه الدولي من إيران إلى التطورات الدراماتيكية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. وحتى لو لم تحدث التطورات التي عصفت بالعالم العربي في سنة 2011 أصلاً، فإن المجتمع الدولي كان بالتأكيد سيواجه المشكلات عينها في سعيه لوقف التقدم النووي الإيراني. أما إيران، فإنها من جهتها، لم تتخل عن طريق التمرد النووي، وعلى الرغم من المعوّقات التي أبطأت تقدم برنامجها النووي جراء العقوبات وعمليات التخريب، فهي تواصل بناء مخزونها من اليورانيوم المخصّب، وتواظب على ما يبدو على تطوير المكونات العسكرية لبرنامجها النووي، وفي المحصلة، تقترب خطوة تلو أخرى من إحراز قدرات نووية عسكرية.<sup>(37)</sup>

---

\* مديرة برنامج الحد من التسليح في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب. يصدر لها قريباً كتاب "عقد من الدبلوماسية: المفاوضات مع إيران وكوريا الشمالية ومستقبل الحد من انتشار السلاح النووي".

\*\*"تقويمات إسرائيل الاستراتيجية لسنة 2011" معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.  
(37) انظر تقرير رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران بتاريخ 2011/5/24. انظر أيضاً

الشروحات لهذا التقرير في مقالة: David E. Sanger and Williams J. Broad, "Watchdog Finds Evidence that Iran Worked on Nuclear Triggers", *New York Times*, May 24, 2011.

- تتناول هذه المقالة بدايةً الوسائل الدولية المطبقة خلال سنتي 2010 و2011 لإيقاف برنامج إيران النووي. ثم تناقش، من خلال تحليل الدينامية الحالية، مدى واقعية دفع إيران إلى التخلي عن تطلعاتها النووية من خلال المفاوضات. كما تعرض الموقف الإيراني من الثورات العربية منذ مطلع سنة 2011، وتأثير هذه التطورات في طريقة تفكير الإدارة الأميركية ومجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة الخمسة زائد واحد) في كل ما يتصل بإيران وطموحاتها النووية. وفي النهاية تناقش المقالة الخيار العسكري على ضوء التطورات خلال سنتي 2010 و2011، واحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري يستهدف منشآت إيران النووية. وفي الختام يجري تقويم جدوى السياسة الأميركية لاحتواء دولة إيرانية ذات قدرات نووية عسكرية، في حال فشلت جميع المحاولات لمنعها من الحصول على القنبلة الذرية.

### عقوبات وعمليات تخريب: التكتيك المعتمد خلال سنتي 2010 و2011

- عندما مرّت سنة 2009 من دون تحقيق أي تقدّم في سياسة اليد الممدودة إلى إيران التي اعتمدها الرئيس أوباما، بدأت الإدارة الأميركية، خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2010، بالعمل على حشد دعم دولي واسع لزيادة الضغط على إيران الآخذة بالتحول إلى دولة نووية. وبدأت هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها في صيف 2010 عبر تكثيف الجهود الدولية للضغط على إيران بهدف إبطاء تقدمها في المجال النووي، وذلك أساساً بواسطة عقوبات اقتصادية وهجمات إلكترونية. وفي الواقع لا تستطيع العقوبات وعمليات التخريب وحدها أن توقف برنامج إيران النووي، لكنها تكسب الجهود الدولية، الهادفة إلى إقناع إيران بتغيير توجهاتها في المجال النووي، بعض الوقت.
- أيقظت العقوبات التي أُقرّت في الأمم المتحدة في حزيران / يونيو 2010،<sup>(38)</sup> والعقوبات الأحادية الجانب اللاحقة التي تبنتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية آمالاً جديدة في تنسيق

<sup>(38)</sup> انظر مقالة "واشنطن بوست" التالية: Colum Lynch and Glenn Kessler, "UN imposes another round of sanctions on Iran", *Washington Post*, June 10, 2010.

المواجهة الدولية مع إيران وزيادة كفاءتها وفعاليتها. فقد غدت العقوبات الجديدة أكثر خطورة وتأثيراً من العقوبات الأولى، وشكّل الالتزام الدولي بها رسالة قوية موجهة إلى إيران. ومع أنه كان لا يوجد إجماع بشأن مدى التأثير الدقيق لهذه العقوبات في إيران، إلا إن التقويم الرسمي الأميركي لها هو أنها خلقت لإيران إلى حد ما مشكلات اقتصادية وأخرت برنامجها النووي.<sup>(39)</sup>

- بعد مرور مدة قصيرة على قرار تشديد العقوبات، تناقلت وسائل الإعلام لأول مرة أخبار ضرب فيروس دودة ستوكس نت (Stuksnet) الشديدة القوة أجهزة الحواسيب الإيرانية.<sup>(40)</sup> ويبدو أن هذا الفيروس [الذي ينتقل من حاسوب إلى آخر ويتكاثر خلال انتقاله كالذئبة] قد ألحق ضرراً نهائياً بنحو ألف جهاز طرد مركزي في منشأة نتانز لتخصيب اليورانيوم. واستأثرت الأشكال المتعددة للتخريب التي استهدفت برنامج إيران النووي، على الرغم من طابعها السري – مثل الهجمات الإلكترونية واغتيال العلماء الإيرانيين أو انشقاقهم – باهتمام وسائل الإعلام في أواخر سنة 2010 ومطلع سنة 2011.<sup>(41)</sup> ولمّح الرئيس السابق للموساد، مئير دغان، إلى جهود التخريب السرية باعتبارها الوسائل المفضلة لتأخير برنامج إيران النووي، وذلك عندما صرّح في مطلع سنة 2011 قائلاً إن إيران ستحتاج إلى زمن أطول مما كان متوقعاً لحيازة قدرات نووية عسكرية، وإنها لن تحقق هدف تطوير قنبلة ذرية قبل سنة 2015. وبناء لتقويم فاعلية أعمال التخريب وجدواها، يمكن فهم مغزى قول دغان رداً على سؤال عما إذا كان ينبغي لإسرائيل أن توجه ضربة عسكرية لإيران، إنها "أخرق فكرة" سمعها في حياته.<sup>(42)</sup>

---

<sup>(39)</sup> انظر: Mark Landler, "U.S. Says Sanctions Hurt Iran Nuclear Program", *New York Times*, January 10, 2011.

<sup>(40)</sup> انظر على سبيل المثال: David Kay, "As the Worm Turns", *National Interest*, October 1, 2010.

<sup>(41)</sup> انظر مقالة مايك شستر: Mike Shuster, "Inside the United States, Secret Sabotage of Iran, and Covert War with Iran: A Wilderness of Mirrors", *NPR*, May 9 and 10, 2011.

يقتبس مايك شستر قول بروس رايدل من كبار موظفي وكالة "سي. أي. إي" سابقاً، ويعمل حالياً في معهد بروكغنز: "لا شك أن هناك حرباً سرية ضد إيران، وأن هناك لاعبين ضالعين بها هما: الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل."

<sup>(42)</sup> عن الجدول الزمني لإيران قبيل امتلاكها القنبلة النووية، انظر: إيلي بردنشتاين، "مئير دغان يقول: لن تحصل إيران على القنبلة النووية قبل سنة 2015"، "معاريف"، 2011/1/6.

- من هنا، فإن التأثير المتراكم لوسائل الضغط المتعددة، ولا سيما لتشديد العقوبات، أفضى إلى ميل مؤسف في الغرب نحو التركيز الضيق على هذه الوسائل كهدف بعينه على الرغم من وجود إدراك بأنها ليست كافية لإقناع إيران بتغيير مسارها. ولم تتطرق النقاشات بشأن نجاح العقوبات في عزل إيران واحتوائها حتى الآن إلى السؤال التالي: كيف يمكن ترجمة زخم ضغط العقوبات إلى موقع مساومة أفضل في المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي؟
- ويتجلى هذا الميل (غير المقصود على ما يبدو) في وصف أحد المطللين لسياسة إدارة أوباما تجاه إيران. وبحسب قول المطلل، زادت "الإدارة الأميركية الضغط [على إيران] عبر عقوبات قاسية، وقوّضت برنامج إيران النووي بواسطة التخريب والعمليات السرية التي طمأنت الحلفاء الإقليميين [للولايات المتحدة] ونجحت بشكل عام في كسب الوقت، وفي الوقت ذاته لم تفقد الأمل سواء في إيجاد حل دبلوماسي يكبح الجهد الذي تبذله إيران للحصول على السلاح النووي، أو في تغيير سياسي داخلي في إيران".<sup>(43)</sup> وهنا مكن المشكلة! فإذا كانت الولايات المتحدة (ومجموعة الخمسة زائد واحد) مصممة على حل الأزمة عبر المفاوضات مع إيران، عليها أن تكون فاعلة أكثر من الآن وأن تأخذ زمام المبادرة، إذ إن "التمسك بالأمل وحده" لإيجاد حل من خلال التفاوض مع إيران لن يؤدي إلى النتائج المتوخاة.

---

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/197/885.html> وانظر أيضاً التصريح الأخير لمئير دغان في: يوسي ملمان، "رئيس الموساد السابق، مئير دغان: ضربة عسكرية لإيران: أخرج فكرة سمعتها في حياتي"، "هآرتس"، 2011/5/7. وكرر دغان معارضته توجيه ضربة عسكرية إلى إيران في المؤتمر المنعقد في جامعة تل أبيب في مطلع حزيران/يونيو: "Dagan: Iran Strike, Only in the last Resort", *Ynet News*, June 1, 2011.

(43) انظر: Marc Lynch, *Upheaval: U.S. Policy towards Iran in a Changing Middle East* (Center for New American Security, June 2011), p.5.

جولتان من المفاوضات بدون نتيجة: كانون الأول/ديسمبر 2010 -  
كانون الثاني/يناير 2011

- يعكس الوصف المتشائم لموقف الإدارة الأميركية تجاه الملف الإيراني، إلى حد كبير، الإحباط من حالة الجمود على هذه الجبهة ومن المشكلات التي تكشفت عنها جولتا المفاوضات الأخيرة - في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2010 في جنيف وفي أواخر كانون الثاني/يناير 2011 في إسطنبول. فلم يسفر الاجتماعان عن أي تقدّم، وإن ترافق هذا الفشل مع رسالة إيجابية، وهي أن مجموعة الخمسة زائد واحد برهنت عن صلابة أكبر إزاء محاولات إيران كسب الوقت عبر محادثات عبثية. وهكذا، انتهت الجولتان بسرعة بعد أن تبين أن إيران لا تنوي التطرق إلى الموضوع النووي. وعلاوة على ذلك، أرسلت المفوضة العليا للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن كاثرين أشتون رداً مقتضباً على رسالة كبير المفاوضين الإيرانيين سعيد جليلي الذي أبدى رغبة في استئناف المفاوضات، وجاء في ردها أن "ليس في الرسالة ما يبرر لقاء إضافياً".<sup>(44)</sup>
- لكن الجانب السلبي في المحادثات مع إيران يكمن في أن دول مجموعة الخمسة زائد واحد لم تتخذ منذ البداية خطوات كفيلة بتحسين موقعها التفاوضي، والمقصود بذلك خطوات تتصل بإطار (framing) والمحادثات وموضوع الحالة النفسية (posturing)، أكثر مما تتصل بالمضمون، فلا ينبغي الاستخفاف بأهمية الإطار، ولا سيما أن إيران تعلق أهمية كبيرة على هذا الجانب من المفاوضات، إذ إن النجاحات في تحديد إطار المحادثات (الموعد، المكان، الشروط) هي بمثابة عرض للقوة وقد تُترجم بنجاحات إضافية في إبان التفاوض على المضمون.
- وهكذا، نجحت إيران - وليس الغرب - في تحديد إطار المفاوضات، فهي التي وضعت الجدول الزمني للجولة الأولى من المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر (عقب تأجيلات متكررة)، كما أنها حاولت أخذ زمام المبادرة في تحديد جدول أعمال المحادثات. وعلى الرغم من أنها لم تنجح في تحديد

<sup>(44)</sup> انظر: "Iran Sanctions Bill Introduced in Congress", *Global Security Newswire*, . . انظر: May 16, 2011.

مكان اللقاء في الجولة الأولى، إلا إن اللقاء الثاني جرى في إسطنبول وفقاً لمشيئتها. ووضعت إيران، منذ المراحل الأولى، شروطاً مسبقة لاستئناف المفاوضات، ومن ضمنها أن تتطرق الدول الغربية إلى قدرات إسرائيل النووية.<sup>(45)</sup> وقد رفضت دول مجموعة الخمسة زائد واحد هذه الشروط المسبقة، لكن مجرد استخدام إيران لغة الشروط المسبقة كان الهدف منه وضعها في موقع المفاوض الذي في يده الأمر في أثناء دينامية المفاوضات. وعُيِّنت المفوضة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون على رأس فريق مفاوضي مجموعة الخمسة زائد واحد على الرغم من خبرتها المتواضعة في هذا النوع من المفاوضات، إذ تقتصر خبرتها السابقة على [المشاركة في] مفاوضات بين دول الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم تشارك في الجولات الأولى من المفاوضات مع إيران - ومعروف عن إيران أنها مفاوض من الطراز الرفيع، وأنها تستخدم تكتيكات تأجيل و"مناورات لكسب الوقت". وعليه، يتعين على المجتمع الدولي أن يختار أكفاً مفاوضيه وأقدرهم في مواجهة إيران، ولا سيما بالنظر إلى الأهمية القصوى للمدى الزمني. كما أن غياب الحضور الأميركي القوي ذي القدرات القيادية عن المفاوضات مع إيران كان في غير مصلحة مجموعة الخمسة زائد واحد.

### هل بوسع المفاوضات إيقاف إيران؟

- هناك سؤالان لا مفر من طرحهما، وهما: هل لا تزال هناك فرصة لأن تنجح المفاوضات مع إيران في حملها على تغيير مسارها في كل ما يتصل ببرنامجه النووي؟ وهل لا تزال المفاوضات خياراً ممكناً لمعالجة هذه الأزمة النووية؟ قد يكون الرد إيجابياً من الناحية النظرية، لكن، عملياً، يصعب تصور إمكان إجراء إيران مفاوضات جديدة، وتفضيلها على الدينامية الحالية، إلا إذا حدثت تغييرات هامة جداً في الساحة. فالخيارات المتاحة لإيران في هذا الوقت هي إما أن توافق على إجراء مفاوضات تؤدي إلى التخلي عن طموحها لأن تصبح دولة نووية (في مقابل فوائد اقتصادية واحتضان المجتمع الدولي لها)،

<sup>(45)</sup> انظر: "Iran Ready to Resolve Dispute over Nuclear Program, with Conditions", CNN Wire Staff, July 28, 2010.

وإمّا أن تواصل سعيها للحصول على قدرات نووية عسكرية فيما هي تعاني من مشكلات اقتصادية معيّنة. ومن الواضح أن إيران تُؤثر حالياً الفوز بـ "الكأس المقدسة" النووية، ولا بد من أن يحدث شيء جوهري كي تعيد حسابات الكلفة في مقابل الفائدة في هذا المجال. أمّا إذا انتهت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط في غير مصلحة إيران، بحيث تجد هذه الأخيرة نفسها في مواجهة دول أكثر حضوراً ومن شأنها أن تشكل تحدياً لمكانتها الإقليمية، فمن المرجح أن يزداد تصميم إيران على الحصول على قدرات نووية عسكرية كوسيلة لاستعادة تفوقها الإقليمي وتحصينه جيداً.

- إن تبني استراتيجيا للمفاوضات أكثر فاعلية في مواجهة إيران مرتبط بإجراء تغييرات في مقاربة الدول الغربية. المطلوب في البداية تغيير طريقة تفكير الإدارة الأميركية بشأن كيفية إجراء المفاوضات مع إيران. فاللغة السائدة حالياً والتي يستخدمها ممثلو الإدارة الأميركية في معرض نقاشهم للخيارات الدبلوماسية، هي لغة "الحوار" و"بناء الثقة". وهناك ضرورة لتغيير هذه المقاربة عبر إدراك أن المفاوضات مع إيران في الموضوعات النووية ينبغي أن تتم وفق دينامية تفاوض صارمة جداً. وعلى الإدارة الأميركية أن تستبطن (وتترجم في سياساتها) حقيقة أن الغرب يعتمد كلياً على المفاوضات مع إيران ويعقد عليها الآمال لمنع إيران من بناء قدرات نووية عسكرية، في حين أنه ليس لإيران أية حاجة فعلية إلى التفاوض في سبيل تحقيق الهدف الذي تسعى إليه. وليس لإيران، التي تستخدم دينامية المفاوضات كمنورة لكسب الوقت، أية حاجة إلى اتفاقية تسوية. وفي كافة الأحوال، لو أرادت إيران حقاً إجراء مفاوضات جدية لآثرت إجراء مثل هذه المفاوضات بعد أن تغدو دولة نووية، وعندها يكون موقعها التفاوضي أفضل إلى حد كبير، وبالتالي، فلا شيء يحفزها حالياً لدخول مفاوضات حقيقية قبل أن تحقق هذه الغاية. إن انعدام التناظر فيما بين الأطراف بالنسبة إلى الارتهان للمفاوضات يمنح إيران تفوقاً بنيوياً هائلاً على أولئك الذين يريدون كبحها بواسطة التفاوض. إن تغيير نظرة إيران إلى جدوى التفاوض، أي جعل إيران مهتمة بالدخول فوراً في حوار جدي للتوصل إلى تسوية، هو التحدي الأصعب بالنسبة إلى المجتمع الدولي.
- إن إقناع إيران بأنه من الضروري جداً أن تغير وجهتها، ولا سيما أن الواجهة الحالية ملائمة تماماً لها، يتطلب بادئ ذي بدء ممارسة ضغط مكثف عليها.



فبعد فشل المبادرة الدبلوماسية للرئيس الأميركي أوباما في سنة 2009، يدور الكلام الآن على وسيلة من الأسهل قليلاً استخدامها. عملياً، إن العقوبات المفروضة في صيف 2010 هي تعبير عن مكونات ضغط سبق أن جرى استخدامها، لكن هذا لا يكفي، إذ ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات حازمة إضافية من شأنها أن توصل رسالة إلى القادة الإيرانيين مفادها أن الضربات العسكرية خيار عملي مفتوح، وأن الولايات المتحدة الأميركية جدية بالتلويح بها.

- وهناك عامل آخر ينبغي التفكير فيه بغية جعل المفاوضات مع إيران أكثر فاعلية، ألا وهو مواجهة إيران بشخصية تفاوضية واحدة وموحدة وحازمة. ولا تلمي حالياً دول مجموعة الخمسة زائد واحد هذا المطلب بسبب الخلافات فيما بينها بشأن موضوعات متعددة متصلة بإيران، وعلى رأسها ضرورة اتخاذ إجراءات للجم تطلعاتها النووية، وماهية هذه الإجراءات. ومن هنا، فإن الولايات المتحدة الأميركية هي أفضل خيار لهذا الغرض، فإذا أخذت على عاتقها دور المفاوض الرئيسي مع إيران، سيكون عليها أن توضح أنها الممسكة بزمام الأمور. أخيراً، ينبغي بلورة معالم صفقة معقولة مع إيران، مع الأخذ في الحسبان أن إيران تتوقع أن تكسب شيئاً من هذه الصفقة. ولا ينبغي أن تكون المفاوضات صفقة من نوع "الكل أو لا شيء"، وإنما ينبغي الاستعداد لإفساح المجال لحل Win-Win يشعر فيه الطرفان بأنهما رابحان.
- مع الأسف، لا مجال حالياً للتفاوض في إمكان تغيير المسار الحالي، ولا شيء يدعو إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأميركية ستتبني هذه التوجهات المقترحة، وبالتالي لا أمل بأن تتغير الدينامية الإشكالية الحالية، أو بأن تتبلور مبادرة لجعل المفاوضات بين الولايات المتحدة (أو مجموعة الخمسة زائد واحد) وإيران أكثر كفاءة وفاعلية.

### الأحداث العاصفة في منطقة الشرق الأوسط

- كان للثورات الشعبية، التي تحدت الأنظمة القمعية في الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، تداعيات متعددة على كل ما يتصل بإيران، ومن ضمنها برنامج إيران النووي.

- تشكل الثورات تحدياً للنظام الحالي في إيران، وأسباب ذلك واضحة. فعلى الرغم من أن القادة الإيرانيين حاولوا التأثير في مجرى الأحداث ودعم حركات الاحتجاج في الدول العربية وسعوا لتصويرها كتعبير عن رغبة الشعوب العربية في تكرار تجربة الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، إلا أن هذه المحاولات لم تلق صدى إيجابياً في العالم العربي. فالقمع الوحشي لحركات الاحتجاج في إيران نفسها، سواء في سنة 2009، أو مؤخراً، وازدواجية المعايير التي اعتمدها إيران إزاء الثورة الشعبية في سورية - حليفها العربية الوحيدة وحلقة الربط الأساسية مع حزب الله - يفضحان رياء دعوتها الأنظمة العربية إلى "السماح للشعب بالتعبير عن ذاته". وهناك عامل رئيسي يمنع توسع نطاق الاحتجاج ليشمل إيران، وهو خوف أبناء الشعب الإيراني من الرد العنيف للنظام.
- وبالذلة الإقليمية الموسعة، تأمل إيران بتجسير هذه التطورات وما يرافقها من حالات ضعف إقليمية لمصلحتها، لكن لم يتحقق من هذا الأمل إلا النذر اليسير. وقد تكون أي تغييرات في دول الخليج العربي مفيدة لإيران، وهذا يفسر كيف تعاملت مع أحداث البحرين. ففي حين لا شيء يؤكد أن إيران حرّضت الشيعة في البحرين على الاحتجاج ضد النظام، إلا أنها أدركت أن ما يحدث هناك قد يخدم مصالحها. ومن جهتها، تدخلت المملكة العربية السعودية بحزم لمساعدة النظام البحريني في وقف التظاهرات، الأمر الذي وضعها في مواجهة مع إيران، وهذا ما زاد من مخاوف تحول "الحرب الباردة" بين الكيانين الإقليميين من الوزن الثقيل إلى نزاع عنيف. ويصبّ التغيير في الساحة المصرية من جهة في مصلحة إيران، على خلفية ما يُقال عن تحسين العلاقات الثنائية بين إيران ومصر، وابتعاد مصر إلى حد ما عن إسرائيل. لكن، من جهة أخرى، قد تشكل دولة مصرية راغبة في تأكيد أولويتها ودورها تحدياً لإيران قيادة المنطقة. أما في لبنان، فقد هاجم رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في نيسان/أبريل [2011] إيران متهماً إياها بتخريب النسيج الاجتماعي في المنطقة، واعتبر أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المجتمعات العربية هو محاولة إيران التدخل في شؤونها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وردت

إيران على ذلك بقولها إن الحريري خاضع لتأثير الولايات المتحدة وإسرائيل.<sup>(46)</sup>

- على العموم، يبدو أن تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الثورات في العالم العربي قد حوّل الأنظار عن إيران، بصورة مؤقتة على الأقل. لكن، عندما نتعمق في الأمر نجد أن إيران موجودة في صميم كل ما يدور من أحداث بسبب التدايعات الإقليمية لهذه لأحداث. وبالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الأميركية، هناك مؤشرات واضحة تدل على أن مسألة استفادة إيران أو تضررها من هذه الثورة المحلية في العالم العربي أو تلك، هي مسألة ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى ردة فعل الولايات المتحدة على الأحداث، ولا سيما بعد ما حدث في مصر.<sup>(47)</sup>
- من جهة أخرى، يبدو أن القوة العسكرية الدولية التي استخدمت لإسقاط نظام ليبيا عقب الثورة الشعبية ضده أثبتت للدول التي تتمتع بإمكانات تطوير قدرات نووية أن سلوك الطريق المستقيم، وعقد صفقة مع الغرب تفضي إلى إلغاء هذه الدول برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، لا يشكلان ضماناً لحصول هذه الأنظمة على حصانة من أي هجوم مستقبلي ضدها. وبالتالي، فإن الصفقة التي عقدها ليبيا في سنة 2003، والتي تخلّت بموجبها عن خيار أسلحة الدمار الشامل (ومن ضمنها السلاح النووي)، هي التي جرّدها من القوة التي كان من الممكن أن تشكل رادعاً أكيداً تجاه هذا النوع من الهجوم. وهذا الاستنتاج مبني على فرضية (شبه مؤكدة) أن حيازة دولة ما للسلاح النووي تضمن لها حصانة نسبية من هجوم كهذا. وعليه، هناك حافز قوي لإيران [ولكوريا الشمالية] للتشبث ببرنامجهما النووي؛ على الرغم من

---

<sup>(46)</sup> تسفي بارئيل، "ظل إيران المهدد"، "هآرتس"، 2011/4/13.

<sup>(47)</sup> إميلي لنداو، "البحرين: الامتحان القادم للرئيس أوباما"، موقع والاه الإلكتروني 2011/2/18؛ يعتبر ديفيد سانغر أن "احتواء قوة إيران هو الهدف المركزي لفريق أوباما في الشرق الأوسط. فإن كل قرار يتعلق بليبيا وصولاً إلى اليمن، مروراً بالبحرين، وسورية، يُدرس من منظار تأثيره في ما كان يعتبر حتى أواسط كانون الثاني/يناير 2011 العنصر الرئيسي في استراتيجية إدارة أوباما الشرق أوسطية، ألا وهو: ما هو السبيل لإبطاء التقدم النووي لإيران، ولتسريع بروز فرص نجاح الثورات هناك." انظر: David Sanger, "The Larger Game in the Middle East: Iran", *New York Times*, April 2, 2011.

أنهما ليسا بحاجة إلى أي تحفيز إضافي، ولكن المثال الليبي، بلا أدنى شك، عزز طريقة تفكيرهم.

- من وجهة نظر المجتمع الدولي، إن مغزى الحالة الليبية هو أن إيران قد تنجح في الحصول على الحصانة من أي ضربة عسكرية، أو حتى من أشكال الإكراه الدولي الأخف وطأة من الضربة العسكرية. وبالتالي، حتى لو أصبحت الضرورة الملحة لمنع إيران من تحقيق مكانة كهذه أكثر وضوحاً الآن، يبقى السؤال عما إذا ما كان سيترجم هذا الشعور بالإلحاح إلى سياسة أكثر فاعلية.
- أخيراً، هناك سؤال يطرح نفسه على ضوء النزاعات الداخلية الجارية في أكثر من دولة في منطقة الشرق الأوسط، وهو: هل طرأ تحول في المواقف الدولية إزاء فكرة تغيير النظام بصفته "الحل" الممكن للأزمة النووية الإيرانية؟ لا سيما وأن نجاح بعض الثورات في إزاحة حكام طغاة (وإن لم تؤد إلى تغيير النظام عملياً) يضفي شرعية وأفقاً سياسياً لفكرة تغيير النظام. ويبدو اليوم وجود تركيز أكبر على أفق تغيير النظام في إيران أيضاً، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تفصح عن ذلك صراحة، وفي أحسن الأحوال الكلام يدور على رسالة مبطنة. ففي أعقاب ما حدث في العراق، أصبح مجرد تعبير "تغيير النظام" مرادفاً لتصورات سلبية للتغيير المفروض من الخارج على دولة ما. ومن هنا، قد يكون لاستخدام مفهوم "الدعم القوي والفاعل للاحتجاج الديمقراطي" فرصة أكبر لأن يصبح تعبيراً عن السياسة المعلنة للولايات المتحدة الأميركية.

#### هل إسرائيل على وشك تنفيذ ضربة عسكرية؟

- في مقالة واسعة التأثير تحمل عنوان "نقطة اللاعودة"، ومنشورة في مجلة *The Atlantic* عدد أيلول/سبتمبر 2010، طرح الكاتب جيفري غولدبرغ على جدول أعمال النقاش العام إمكان توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران.<sup>(48)</sup> وكانت الحجج التي ساقها الكاتب هي أن تاريخ بنيامين نتنياهو الشخصي ومرجعياته الأيديولوجية لن يتركها له في نهاية المطاف خياراً سوى خيار مهاجمة إيران، وذلك في حال فشلت جميع المحاولات لثنيها عن محاولة الحصول على السلاح النووي.

(48) انظر: Jeffrey Goldberg, "The Point of No Return", *The Atlantic*, September 2010.

- إن ميل نتنياهو للمقارنة بين إيران النووية والوضع الذي ساد في ألمانيا النازية معروف جيداً، لكن هناك كثيرين، ومنهم وزير الدفاع إيهود باراك، ينتقدونه على ذلك. ففي مطلع أيار/مايو 2011، أجاب باراك عن سؤال صحفي بشأن احتمال إلقاء إيران قنبلة نووية على إسرائيل بقوله: "لا على إسرائيل ولا على أي دولة مجاورة لإسرائيل."<sup>(49)</sup> ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يعترض فيها باراك على رسالة الذعر التي أطلقها نتنياهو، فقد سبق أن قال في أيلول/سبتمبر 2009 إنه حتى لو طورت إيران سلاحاً نووياً، فإن إسرائيل تستطيع الدفاع عن نفسها، وفي حين أكد أن إيران ستشكل خطراً كبيراً إذا أصبحت دولة نووية، عارض محاولات تشبيه هذا الوضع بالحالة في ألمانيا النازية، وبدلاً من ذلك، نوّه بقوة إسرائيل وقدراتها الدفاعية.<sup>(50)</sup>
- ولقد فسّر تصريح مئير دغان الذي وصف تسديد ضربة عسكرية لإيران بالحماقة، على أنه محاولة من جانبه لإبراز أفضلية وتفوق عمليات تخريب برنامج إيران النووي. مع ذلك، ربط المراقبون توقيت تصريح دغان بالخشية المتزايدة لديه من أن يكون نتنياهو على وشك اتخاذ قرار الضربة العسكرية. من الصعب معرفة حقيقة الأمور، وفي كافة الأحوال ينبغي أن نأخذ في الحسبان أنه من شبه المؤكد أن نتنياهو سيواجه بمعارضة قوية من جهات مهمة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية فيما لو اتخذ قراراً بتوجيه ضربة عسكرية لإيران. ثم إن جل ما يمكن تحقيقه من استخدام القوة العسكرية هو تأخير برنامج إيران النووي، مع التشديد على أن عملاً كهذا عمل ينطوي على مخاطر كبيرة على إسرائيل من الناحيتين الأمنية والسياسية. كما أن إطلاق تهديدات رادعة، على غرار أن "إسرائيل لا تستطيع قبول تحول إيران إلى دولة نووية"، يشكل خطراً على إسرائيل نفسها لأن هذه التهديدات تضع صدقية إسرائيل على المحك.

<sup>(49)</sup> غيدي فايتس، "وزير الدفاع إيهود باراك: إيران لن تستخدم ضدنا القنبلة النووية"، "هآرتس"، 2011/5/5.

<sup>(50)</sup> انظر: Ethan Bronner, "Obama to meet with Mideast Leaders", *New York Times*, September 21, 2009.

## هل يمكن احتواء إيران بعد أن تصبح دولة نووية؟

- أدت المخاوف المتزايدة من عدم القدرة على منع إيران من التقدم على طريق امتلاك القنبلة النووية إلى رواج طروحات في الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة تقول إنه "إذا فشلت كل المحاولات، نستطيع دائماً لجم واحتواء إيران نووية."
- ويجدر في هذا الخصوص التفكير ملياً في مسألتين:<sup>(51)</sup> الأولى تتصل بصدقية الولايات المتحدة الأميركية وقدرتها على منع إيران من شن هجوم نووي. ولا يقتصر الأمر على أنه جرى، في الأعوام الثمانية الأخيرة، تخطي العديد من الخطوط الحمر والمواعيد النهائية التي حددتها الولايات المتحدة لإيران، في محاولة لعرقلة سعيها لامتلاك قدرات نووية عسكرية، وإنما يتعدى ذلك إلى أنه إذا تمكنت إيران من تحقيق هدفها، على الرغم من التحذيرات المتكررة للإدارة الأميركية بأنها لن تسمح بأن يحدث هذا الأمر، فإن صدقية الولايات المتحدة في نظر إيران ستتحدر إلى الدرك الأسفل. والمسألة الثانية هي انخفاض صدقية الولايات المتحدة في المجال العسكري، والذي تجلّى في الأعوام الأخيرة من خلال تصريحات بعض الناطقين الأميركيين الرسميين الذين قالوا إن استخدام القوة العسكرية ضد إيران سيكون بالنسبة للولايات المتحدة إشكالياً.<sup>(52)</sup> فقد عززت هذه التصريحات بشكل ملحوظ قدرة الردع الإيرانية تجاه الولايات المتحدة لأن الحجة الرئيسية التي تساق لعدم استخدام القوة ضد إيران هي التخوف من أن يكون الرد الانتقامي الإيراني قوياً جداً.

<sup>(51)</sup> هذه الفقرة مأخوذة من مقالة إميلي لنداو التالية: Emily B. Landau, "Can the US Contain a Nuclear Iran?", *INSS Insight*, no. 171, March 24, 2010.

<sup>(52)</sup> انظر على سبيل المثال ما قاله وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس الذي حذر في نيسان/أبريل 2009 من النتائج الخطرة لهجوم كهذا على إيران، إذ قال إن ضرب المنشآت النووية الإيرانية لن يؤدي إلا إلى توحيد [الجميع في] إيران: "سوف تقوّي عزمهم على امتلاك برنامج نووي وستولد كراهية عامة ضد من يضرهم"، *Los Angeles Times*, April 16, 2009. وفي أواسط شباط/فبراير 2010، قال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي مايك مولن، في معرض حديثه عن احتمال توجيه ضربة لمنشآت إيران النووية، ما يلي: "إن اندلاع النزاع المسلح سيكون مشكلة كبيرة، كبيرة، كبيرة، لنا جميعاً، وأنا قلق من النتائج غير المقصودة لضربة كهذه"، *Global Security Newswire*, February 16, 2010.

- مع ذلك، يبدو أن إيران ستمتنع عن شن هجوم مباشر على دولة أخرى بواسطة السلاح النووي. ويعزى ذلك إلى الفارق بين القدرة على ردع دولة في طريقها إلى الحصول على السلاح النووي عن تحقيق ذلك (وهنا أثبتت الولايات المتحدة ودول أخرى فشلها في حالة السيناريو الإيراني) وبين ردعها عن الاستخدام الفعلي لأسلحتها النووية. فمن شبه المؤكد أن إيران ستقدّر أن الاستخدام الفعلي لسلاحها النووي سيؤدي إلى دمار شامل يبرر رداً نووياً مدمراً، وهذا يشكل رادعاً كافياً لعدم استخدامه.
- إذا كان هدف إيران من امتلاك السلاح النووي هو تعزيز قوتها الإقليمية وتوسيع دائرة نفوذها في الشرق الأوسط، فهي ليست في حاجة إلى استخدام القوة النووية للهجوم. وكل ما هي بحاجة إلى فعله لإرساء هيمنتها الإقليمية هو الاعتماد على التأثير الردعي لقدراتها النووية، وكيفية اتخاذ سلسلة من الخطوات الأقل استفزازاً (بدلاً من خطوة واحدة عنيفة ومستفزة)، وكل واحدة منها في حد ذاتها ليست متطرفة إلى حد استدعاء رد نووي. ويتراكم تأثير هذه الخطوات مع مرور الزمن بحيث يخلق هذا التأثير المتراكم واقعاً جديداً في المنطقة لمصلحة إيران. وفي هذه الحالة، لن تكون سياسة الاحتواء الأميركية مجدية.

## خاتمة

- تقترب إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية، وهناك إجراءات اتُخذت بحقها فعلاً، لكن ليس على جدول أعمال الدول الغربية استراتيجياً متبلورة قادرة على عكس هذا المسار، ولا توجد استراتيجياً مفاوضات فعالة أو إرادة فعلية للقيام بعمل عسكري ضد إيران، لا في إسرائيل ولا في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن شأن العقوبات وعمليات التخريب أن تؤخر اقتراب إيران من امتلاك السلاح النووي، لكنها لن تثنيها عن مصلحتها الأساسية بامتلاكه، ولا تشكل بديلاً عن استراتيجياً كفيلة بإقناع إيران بتغيير مسارها. بناءً على ذلك من الخطأ الاتكال فقط على أفعال تهدف إلى تأخير حصول إيران على قدرات نووية عسكرية، أو الاعتقاد أنها خطوات تؤدي إلى تغيير داخلي في إيران.
- وإذا تبين أن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط هي في غير مصلحة إيران، فلن يؤدي ذلك سوى إلى تشبثها بالحصول على قدرات نووية لاعتقادها أن هذه القدرات ستمكّنها من تغيير قواعد اللعبة. أمّا بالنسبة إلى تغيير النظام في إيران – ولعله الأمل الوحيد لتقليص خطر النشاط النووي الإيراني – فهو أمر لا يلوح في الأفق.



## هل ستغير إدارة أوباما موقفها الرافض لعملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران؟

- في الخامس من شباط/فبراير الماضي قال الرئيس الأميركي في مقابلة أجرتها معه شبكة "إن بي سي" رداً على سؤال عما إذا كانت إسرائيل تنوي مهاجمة إيران، إنه يعتقد أن إسرائيل لم تقرر بعد ماذا عليها أن تفعل تجاه إيران، مشدداً على أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان يداً بيد لمنع إيران من التحول إلى قوة نووية.
- وكان، قبل أيام معدودة، قد نُقل عن وزير الدفاع الأميركي تقديره أن ثمة احتمال كبير لأن تهاجم إسرائيل إيران قبل حزيران/يونيو المقبل.
- على الرغم من ذلك، ينبغي التشديد على أن هذه التصريحات الأميركية لم تتضمن تهديداً ضمنيّاً موجهاً إلى إسرائيل في حال قررت مهاجمة إيران. ويحفل تاريخ العلاقات بين الإدارات الأميركية وبين إسرائيل بحالات هددت فيها الولايات المتحدة إسرائيل بخطوات عقابية في حال لم تستجب لرغبتها، وحتى خلال الحوار الذي أجراه الرئيس أوباما مع إسرائيل بشأن العملية السلمية وتجميد البناء في المستوطنات سمعنا مثل هذه التهديدات المبطنة والعلنية عن العقوبات التي قد تتخذها الإدارة في حال لم تستجب إسرائيل لمطالبها. واليوم وفي مواجهة مشكلة مصيرية بالنسبة إلى دولة إسرائيل والشرق الأوسط والولايات المتحدة، لم تقل الإدارة الأميركية لإسرائيل أن عدم تجاوبها مع الموقف الأميركي بشأن إيران سيجعلها تدفع الثمن.
- فهل هذه التصريحات هي بداية تغير محتمل في موقف الإدارة الأميركية من عملية عسكرية ضد إيران؟ من الصعب إعطاء جواب قاطع على هذه المسألة. لكن في حال كان الأمر كذلك، فإن هذا يعود بصورة رئيسية إلى التقديرات الأميركية المستجدة بشأن مدى فعالية العملية السياسية - الاقتصادية والعمليات السرية ضد إيران. ومن المحتمل جداً أن تكون الإدارة الأميركية

- تعمل على مستويين متوازيين: المستوى الأول هو دعوة إسرائيل عبر رسائلها إلى إعطاء فرصة للتحرك السياسي والاقتصادي ضد إيران على أمل أن يدفع ذلك هذه الأخيرة إلى وقف مساعيها النووية. أما على المستوى الثاني، فمن الممكن أنه بدأ يتضح للإدارة الأميركية أن "سلة العقوبات" المفروضة على إيران ليست كافية لردعها، بل على العكس، أدت إلى تسريع مساعي إيران للحصول على القدرة النووية. ولا تستطيع إدارة أوباما أن تتجاهل إقدام النظام الإيراني في الآونة الأخيرة على زيادة حدة مواقفه وتصريحاته واستفزاناته كي يظهر ثقته في نفسه في مواجهة التهديدات الموجه إليه.
- ثمة مخاوف كبيرة لدى الإدارة الأميركية من نتائج عملية عسكرية أميركية ضد إيران عرضها أكثر من مسؤول أميركي. وحتى الرئيس أوباما تحدث في المقابلة المذكورة أعلاه عن النتائج السلبية لعملية كهذه، مثل الارتفاع الهائل في أسعار النفط، والعمليات الانتقامية ضد القوات الأميركية في أفغانستان، والهجوم على الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة، وغيرها. وسوف يحدث هذا كله في وقت يمر فيه الشرق الأوسط باضطرابات تحدث تغييراً تاريخياً في المنطقة لم يسبق له مثيل. ويتخوف المقربون من الإدارة الأميركية من أن تؤدي العملية العسكرية ضد إيران إلى زيادة العداء للولايات المتحدة في الدول الإسلامية، الأمر الذي سيقضي على المساعي التي يبذلها الرئيس أوباما لتحقيق المصالحة بين الولايات المتحدة والدول العربية.
  - في ظل هذه الظروف، ما زالت الإدارة الأميركية متمسكة بتقديرها أن سياسة العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية والعمليات السرية ستؤدي في نهاية المطاف إلى دفع إيران إلى إبداء مرونة في مواقفها والاستجابة للمطالب المطروحة عليها. لكن في الوقت نفسه، فإن الإدارة الأميركية تأخذ في حساباتها أيضاً احتمال ألا تؤدي المساعي المبذولة في حجمها الحالي ضد إيران إلى وقف مساعيها للحصول على القدرة النووية. حينئذ ستجد الإدارة الأميركية نفسها أمام معضلة، إما القبول بإيران نووية وإما القيام بعملية عسكرية ضدها، إذ تدرك الإدارة جيداً المخاطر المترتبة على إيران النووية، مثلما تدرك المخاطر الناجمة عن عملية عسكرية أميركية ضد إيران.
  - لكن المطروح أيضاً عملية عسكرية إسرائيلية، إذ على الرغم من المواقف الأميركية الراضية لها، فإن تصرف الإدارة الأميركية في هذا الشأن، ولا سيما

غياب أي تهديد لإسرائيل في حال لم تمتنع من القيام بعملية عسكرية ضد إيران، يظهر عدم وجود قرار أميركي نهائي في هذا الخصوص. وربما في المستقبل القريب، وكلما اقتربت "لحظة الحقيقة"، يمكن أن تغير الإدارة الأميركية موقفها الحالي الراض لعملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران.

إيتان غلبواع - باحث كبير في مركز بيغن - السادات

للدراستات الاستراتيجية التابع لجامعة بار - إيلان

"وجهات نظر"، الورقة رقم 166، 2012/2/21

[تضارب تصريحات المسؤولين في الغرب بشأن  
كيفية وقف المشروع النووي الإيراني  
دليل على أنهم لم يحسموا موقفهم بعد من الموضوع]

- في الآونة الأخيرة أدلى عدد كبير من كبار المسؤولين السياسيين في الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا بتصريحات علنية تتعلق بكيفية وقف المشروع النووي الإيراني. لكن عدداً قليلاً من بينهم كان يقصد فعلاً ما يقوله أو يؤمن به. وقد أدى التعارض بين هذه التصريحات إلى حالة من الارتباك، وكشف عدم التنسيق في المواقف. وحتى الآن يبدو أن الطرف الوحيد الذي لا يعاني من الارتباك هو إيران التي تعتقد أن ليس هناك من ينوي جدياً وقف برنامجها النووي.
- عندما تلقي نظرة على هذه التصريحات المتناقضة، نجد وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا يعرب عن تقديره أن إسرائيل ستهاجم إيران في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو من هذا العام. لكن بعد ذلك مباشرة يصرح الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن إسرائيل لم تتخذ قرارها بمهاجمة إيران. أما رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي الجنرال مارتين ديمبسي فقد ألمح خلال الزيارة التي قام بها مؤخراً لإسرائيل إلى عدم وجود تفاهم أو تنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، وقال أنه لا يعلم ما إذا كانت إسرائيل ستخطر الولايات المتحدة مسبقاً بهجومها على المنشآت النووية الإيرانية في

حال إقدامها على ذلك، وذلك في الوقت الذي قال فيه أوباما إن التنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة اليوم هو أفضل من أي وقت سابق.

- يبدو أن ما يدور هو عبارة عن عملية شد حبال، ففي حين يقوم بعض المسؤولين بالتصعيد وبشد الحبال من أمثال بانيتا وديمبسي، يقوم آخرون بتهدئة الأمور مثلما حاول أوباما أن يفعل من خلال تصريحاته المعتدلة.
- يقول أوباما إنه يجب عدم استبعاد أي خيار، بما في ذلك الخيار العسكري، الذي يجب أن يبقى كخيار أخير. وتؤمن إدارته بضرورة إعطاء فرصة للعمل الدبلوماسي وللعقوبات القاسية ضد تصدير النفط الإيراني. وما يتخوف منه أوباما هو أن يكون توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لإيران هذا الصيف أمراً سابقاً لأوانه ومن شأنه تخريب العقوبات وتوريط الولايات المتحدة في حرب جديدة وهي على أعتاب انتخابات رئاسية.
- في المقابل، هناك حاجة إلى التهديد بعمل عسكري من أجل إقناع القوى العظمى المترددة، مثل روسيا والصين، بأن العقوبات القاسية هي السبيل الوحيد للحؤول دون توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، والتي ستكون بحسب الجميع كارثية.
- هناك اختلافات في الرأي داخل إسرائيل بشأن الضربة العسكرية لإيران وبشأن توقيتها. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كانت التصريحات الأخيرة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك ووزير الشؤون الاستراتيجية "موشيه" يعالون تهدف إلى زيادة الضغط على المجتمع الدولي ودفعه إلى اتخاذ عقوبات أكثر تشدداً ضد إيران، أم أنها تعكس تصميماً على منع إيران من الحصول على القدرة النووية بكل الوسائل.
- تشكك إسرائيل أكثر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في قدرة العقوبات، حتى الصارمة منها، على وقف تقدم المشروع النووي الإيراني، وهي تعتقد أن العمليات السرية التي استهدفت العلماء الإيرانيين والمرافق الإيرانية النووية لن تفعل أكثر من تأخير الطموحات الإيرانية. وفي جميع الأحوال فإن التسريبات الأخيرة الصادرة عن مسؤولين أميركيين بشأن وقوف إسرائيل وراء الاغتيالات والتفجيرات في إيران أظهرت عدم التنسيق بين الحليفين. وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة متخوفة من رد إيراني إرهابي على ما حدث ضد أهداف أميركية، وهي تريد أن تقول: "لسنا نحن من فعل ذلك، وإنما إسرائيل".

- من جهتها ردت إيران على العقوبات القاسية التي فرضت عليها بالقول إنها ستقدم على إغلاق مضائق هرمز، ولكنها تراجعت عن ذلك بعد إعلان الولايات المتحدة أنها ستعيد فتح المضائق بالقوة، فصرح مسؤول إيراني رفيع المستوى أنه في ضوء تخطيط إسرائيل لمهاجمة إيران، فإنه يتعين على بلاده أن تتخذ إجراءات وقائية وأن تشن هجمات إرهابية في شتى أنحاء العالم. في وقت قال مسؤول إيراني آخر إن إيران مستعدة للعودة إلى المفاوضات للتحاور مع الولايات المتحدة وأوروبا.
- لكن في حال فرض عقوبات أكثر قساوة على إيران، وإقدام هذه الأخيرة على إغلاق مضائق هرمز، فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى استخدام القوة من أجل إعادة فتح المضائق، وتدمير المنشآت النووية الإيرانية. لذا فإذا كانت القيادة الإيرانية عقلانية، فإنها لا بد من أن تكون تراوغي في هذا الموضوع وهي لن تقدم على إغلاق مضيق هرمز.
- تتفق أغلبية الدول في العالم على ضرورة منع إيران من الحصول على القدرة النووية، لكنها تختلف فيما بينها بشأن كيفية تحقيق ذلك، إذ ترفض روسيا والصين الضربة العسكرية وتقولان إن نتائجها ستكون أسوأ بكثير من تحول إيران إلى دولة نووية، وهما تعارضان فرض عقوبات قاسية وتدعوان إلى استئناف المفاوضات مع طهران. ويعارض الزعماء الأوروبيون الهجوم العسكري أيضاً، ويرون أن العقوبات الصارمة هي السبيل الوحيد للحؤول دون حدوثه، وقد قرروا تطبيق هذه العقوبات بدءاً من تموز/يوليو المقبل. وإذا كانت إيران على وشك صنع السلاح النووي، فإن هذه العقوبات ستصبح عقيمة، فضلاً عن ضرورة مشاركة روسيا والصين في هذه العقوبات كي تصبح فعالة.
- لقد اقترحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التفاوض مع إيران في مقابل تجميدها تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي رفضته إيران، وهذا يعني أن الإيرانيين مستعدون للتفاوض شرط أن يمنحهم هذا الوقت الكافي لاستكمال صنعهم القنبلة النووية.
- وكان دنيس روس، المستشار السابق في الإدارة الأميركية، قد نشر مقالاً في صحيفة "نيويورك تايمز" قال فيه إنه حان الوقت للبدء بالتفاوض مع إيران. وقد تفسر إيران هذا الكلام بأنه علامة ضعف من جانب الأميركيين، وقد

- تستغل المفاوضات لتجنب التعرض لمزيد من العقوبات في الوقت الذي تقترب فيه من الحصول على السلاح النووي.
- يدعي مسؤولون روس وكبار المسؤولين الأميركيين والأوروبيين أن العقوبات الحالية أوجدت أزمة خانقة بالنسبة إلى القيادة الإيرانية والحكومة هناك، وأنها سوف تفتح المجال أمام المسار الدبلوماسي. وفي رأيي أن هذا تقدير خطأ، فلا يكفي أن تخلق العقوبات أزمة كي تكون فعالة، وإنما يجب أن تقنع الحكومة الإيرانية بأن ثمن العقوبات التي تهدد جوهر بقائها أكبر بكثير من فوائد تحولها إلى قوة نووية. وهذا لم يحدث حتى الآن.
  - إن الأمر الوحيد الذي قد يدفع آيات الله إلى تغيير أهداف مشروعهم النووي هو المزج بين التهديدات العسكرية ذات الصداقية وبين العقوبات الصارمة. لكن حينما تبدو التهديدات العسكرية غامضة نتيجة التصريحات المتناقضة لقادة العالم، وعندما يوجب قرار فرض عقوبات صارمة على إيران لعدة أشهر ولا يشمل دولاً عظمى، فمن المتوقع أن تواصل إيران تطوير سلاحها النووي من دون خوف أو عرقلة.
  - وللأسف الشديد، يبدو حالياً أن الغرب ليس مصمماً فعلاً على وقف مشروع التسليح النووي الإيراني.

**أفرايم أسكوالي – باحث في مركز دراسات الأمن القومي**

**”مباط عال”، العدد 312، 1/2/2012**

**هل يمكن التوصل إلى اتفاق مؤقت**

**مع إيران قبل تموز/ يوليو 2012؟**

- على الرغم من محاولات إيران التقليل من أهمية قرار الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات جديدة عليها، بينها حظر استيراد النفط الذي سيدخل حيز التنفيذ في تموز/ يوليو 2012، إلا إنه من الواضح أن إيران تسعى للتوصل إلى اتفاق ما مع الغرب قبل هذا التاريخ، ولا سيما أنها بدأت تشعر بضغط العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، بدليل موافقتها على استئناف المفاوضات بشأن الموضوع النووي الإيراني.

- مع ذلك، إذا نظرنا إلى جولات التفاوض السابقة، فإن الجولة الجديدة قد لا تنطوي على ضمانات كبيرة مستقبلاً. ففي الماضي استخدم الإيرانيون المفاوضات وسيلة لكسب الوقت من أجل زيادة إمكاناتهم، والتقدم في مشروعهم بحيث يمتلكون، متى شاؤوا، القدرة على إنتاج السلاح النووي، وذلك خلال نحو عام من موعد اتخاذ القرار بذلك. وحتى الآن ليس واضحاً ما إذا كان الإيرانيون قد غيروا رأيهم في هذه المسألة، وباتوا مستعدين لقطع المسافة التي تفصلهم عن التسوية مع المجتمع الدولي. فمحاولة حل المشكلات كلها في آن معاً منيت بالفشل، ويبدو أن المقاربة التي تقوم على أساس خطوة بعد خطوة، مع الضغط المتزايد للعقوبات، قد تكون أكثر نجاحاً. وفي حال نجحت هذه المقاربة فستكون لها انعكاسات إيجابية على إيران وعلى خصومها في آن معاً.
- وبينما لا يزال الغرب يطبق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، والتي تطالب إيران بصورة قاطعة بوقف كل النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم، فإن الاتحاد الأوروبي قد يعلق العقوبات الجديدة التي من المفترض أن تطبق في تموز/يوليو المقبل في حال قامت إيران بخطوات ملموسة تؤكد نيتها التوصل إلى اتفاق يضع حداً للتهديد وينهي أزمة السلاح النووي الإيراني بصورة ترضي الغرب ولا تؤذي هيبة إيران. ومن المفترض أن تكون الخطوة الأولى في هذا السياق وقف العمل في منشآت التخصيب الموجودة تحت الأرض في فوردو، بالقرب من مدينة قم، إذ إن خطوة كهذه ستجعل الغرب يرتاح من خطر واضح وحقيقي، كما أنها لن تلحق ضرراً بمكانة إيران نظراً إلى أنه لم يجر تشغيل هذه المنشأة بعد.
- لكن هذه الخطوة ستكون الأولى في مسار طويل، وثمة ضرورة للتوصل خلال الفترة المقبلة إلى وضع يؤدي إلى تقليص احتمال إنتاج إيران للسلاح النووي خلال وقت قصير.

.....

- في حال قرر الإيرانيون إجراء مفاوضات جدية، فمن المنتظر أن يستخدموا تكتيكات سبق أن ساعدتهم في الماضي، مثل: فرض شروط مسبقة غير مقبولة أو إشكالية؛ إدراج أمور غير ذات أهمية في جدول الأعمال أو تغيير أماكن الاجتماعات؛ التأخر في الرد على المقترحات أو الرد عليها من دون الحصول

- على موافقة كبار الموظفين أو طرح صيغة للاتفاقات لها دلالات مزدوجة؛  
المطالبة لقاء كل تنازل تقدمه إيران بتنازلات من الطرف الآخر...  
● وسواء عارضت إيران الخطوات الأولى المقترحة عليها، أو رفضت الاستجابة  
إلى الاتفاق الذي سيجري التوصل إليه خلال المفاوضات، فإن عليها أن تدرك  
أن العالم وصل إلى لحظة الحسم. فإذا فشلت العقوبات سيكون على هذا العالم  
أن يقوم بخطوات أخرى أكثر حدة.



مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)